المكوّن التركيبىّ والدّلالىّ للنّفى فى العربية " دراسة تداولية "

د . طـه الجنـدي

أستاذ مساعد بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم .

تتركز فكرة هذا البحث على معالجة ظاهرة النفى فى العربيـة مـن خلال أدواته الصريحة من وجهة تداولية ، وتعنى التداولية فى أوضح مفهوم لها دراسة العلاقة بين الرموز اللغوية والمستعملين لها ، ومن أهمهم المتكلم والمخاطب، وللإحاطة بفهم وظيفة اللغة – طبقا للوجهة التداوليـة – علينـا النظر إلى اللغة فى إطار عوامل رئيسية ثلاثة ، هى نفسها أركان التواصـل اللغوى ، وهى المتكلم، والمخاطب ثم الوحدة اللغوية المتمثلـة فـى الأبنيـة والتراكيب النحوية المنجزة .

إن محاولة الربط بين البنية اللغوية للجمل ، والظروف التى يكـون عليها كل من المتكلم والمخاطب لمن الأهمية بمكان ؛ لما لهـذه الظـروف المحيطة بالعملية الكلامية من تأثير مباشر وواضح وصريح عليها ، وهـذه الظروف هى ما سميت فى الطرح التراثى بمراعاة الحال، وتعنـى الأمـر الداعى إلى التكلم على وجه مخصوص، ومن ثم تختلف أقوال المتكلم، وحتى أفعاله بحسب مراعاته لهذه الحال، وهذا بلا شك يجعل معنى القول مرتبطـا ارتباطا وثيقا بالحال ، أو بالمقام ، ويصبح الربط بينه وبين البنيـة اللغويـة أمرًا لازما، واعتقادى أن كثيرا من الظواهر المقامية لها تأثيرها فيما يعرض للمادة اللغوية من عوامل تضفى معانى طارئة على البنية النحوية المنجـزة، فالقول الابتدائى مثلا، وطبقا لما ذكره السيرافى "إنما هو خبر عن حدث لمن

لا ينتظره، ولا يتوقعه" [1] ويعنى هذا القول أن المخاطب فى الأسلوب الابتدائى لا دور له، لذا جاءت العملية الكلامية فى مستوى البنية المنجزة خالية من أية علامة تشير إلى حمل المتكلم مخاطبه على اعتقاد ما يعتقده المتكلم نفسه ، وعلى حد قول أحد الدارسين " فكأن المخاطب وكأن غيابه غيّب الألفاظ التى تكون دليلة على اعتقاد المتكلم بدرجة تفوق مجرد الإثبات، كما أن حضور المخاطب منتظرا أو متوقعا خبرا يولد فى مستوى البنية حضور ألفاظ معبرة عن اعتقاد المتكلم " [2] وهكذا يمكننا القول بأن للعلاقة بين المتكلم والمخاطب تأثيرا فى عمل القول ، وفى تحديد ضروبه ، ولذا فلا عجب إذا ما وجدنا كثيرا من علمائنا القدامى يحددون أوصافا بنيوية للظواهر المقامية، فالتوكيد على سبيل المثال بوصفه ظاهرة مقامية ، أو لنقل : ظاهرة تداولية مرتبط بألفاظ لغوية اصطنعتها اللغة للغرض نفسه، وهكذا يمكن القول فى غيره من الظواهر المقامية كالقصد والحصر والعناية والاهتمام وغيرها من الظواهر التى تؤثر تأثيرا مباشرا على العنصر الثالث من عناصر التواصل اللغوى ، وهو الوحدة اللغوية المتمثلة فى الأبنية والتراكيب النحوية .

وإذا انتقلنا عبر راحلة هذه الأبنية النحوية نتبين أن هذه الأبنية تتركب فى أساسها، أو فى محطتها الأولى مما سمى لديهم بالمسند والمسند إليه ، وهما على – على حد قول سيبويه –" ما لا يغنى واحد منهما عن

---

[1] السيرافى، شرح السيرافى على هامش الكتاب لسيبويه :١١٥/٣ تحقيق الأستاذ غير السلام هارون مكتبة الخانجى القاهرة د٠ت.

[2] د٠خالد ميلاد الإنشاء فى العربية بين التركيب والدلالة دراسة تداولية، ص٨١، ٨٢.المؤسسة العربية للتوزيع بالاشتراك مع جامعة منوبة ٢٠٠١م .

الآخر " [1] ويحصل من ائتلاف هذين الركنين فائدة لا ندركها من كل واحد منهما على انفراده، ومن خلال تمثيل سيبويه لهذا الشكل نتبين أنه يحتوى على عنصرى المبتدأ والخبر فيما يسمى لديهم بالجملة الاسمية ، والفعل والفاعل فيما سمى لديهم بالجملة الفعلية ، وقد استقر أمر النحاة بعد سيبويه على هذا الشكل المجرد للجملة النحوية ، ولم يحيدوا عنه، فهذا ابن يعيش من نحاة القرن السابع يقرر هذا الطرح فى إشارته إلى التركيب الذى ينعقد به الكلام ، ويحصل منه الفائدة فيذكر أن ذلك " لا يحصل إلا من اسمين، نحو: زيد أخوك .. أو من فعل واسم ، نحو قام زيد ، وانطلق بكر"[2] وقريب من هذا القول تماما ما أقره الشيخ خالد الأزهرى [3] وهو من متأخرى النحاة التراثيين ، ولم يحد عن هذا الشكل الذى يحتوى الجملة العربية بنمطيها الدارسون المعنيون بالمناهج اللسانية المعاصرة ، فهذا المتوكل[4] وهو من رواد الاتجاه الوظيفى فى الدرس العربى المعاصر فى تناوله للحمل الذى يعنى عنده الأصل الذهنى المجرد للجملة العربية يذكر أن الحمل يشمل : المحمول – المحمول عنده هو الفعل فى الجملة الفعلية ، والخبر غير الجملة فيما سمى بالجملة الاسمية – وموضوعاته ولواحقه ، فالمحمول عنده يحتوى الشكلين المحددين لنمطى الجملة العربية بالمفهوم الوارد عن نحوييننا القدامى بصفة عامة .

---

[1] سيبويه . الكتاب : ٢٣/١ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م .

[2] موفق الدين بن يعيش النحوى، شرح المفصل : ٢/١ عالم الكتب : بيروت د.ت .

[3] راجع : خالد الأزهرى : شرح التصريح على التوضيح : ٢٢/١ ، ٢٣ . القاهرة : دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبى .

[4] انظر هذا الصدد د. أحمد المتوكل ، الفصل الأول من كتابه : من البنية الجملية إلى البنية المكونية . الدار البيضاء ١٩٨٧م .

والإسناد بهذا المفهوم الذى قدمناه لسيبويه ، واستقر الأمر عليه بعد يعدّ الشكل المجرّد للمعنى النحوى الأول، وبدون وجوده ينتفى هذا المعنى ، فالإسناد هو المعنى " كما ينتفى الكلام باعتباره بنية نحوية منجزة ، وانعكاسا مجسما لانعقاد المعنى بمقتضى التركيب " [1] .

وهذه البنية النحوية المنجزة بمقتضى عملية الإسناد هى بنية بسيطة تقدم معنى بسيطا، يقدم المتكلم من خلالها إثباتا لمعنى المسند للمسند إليه ، ولا تتجاوز تلك العلاقة فى الغالب مجرد كونها إثباتا لحكم ما فى الوجود ، وإذن فالإسناد بوصفه معنى أوليا يحصل من خلال العلاقة الإسنادية وحدها ؛ إذ يفهم من مجرد انعقاد النسبة بين المسند والمسند إليه ، غير أنه قد يحدث أن تعتور تلك الفائدة المفهومة من الإسناد معان طارئة ، وهى كثيرة ومتعددة، منها الكينونة والصيرورة والتوكيد والتشبيه والتمنى والترجى والظن والعلم والحسبان واليقين والنفى والاستفهام ، وغيرها من المعانى التى تخرج الكلام عن معناه الأول الذى كان له قبل دخول هذه المعانى الوافدة التى هى بدورها تحتم إيجاد ألفاظ لها فى البنية المنجزة، ولا شك أن هذه المعانى الطارئة تعتمد تمام الاعتماد على الإسناد ، لتؤدى دورها من خلاله ، ولتوجد معانيها فيه ، يوضح هذا سيبويه أثناء حديثه عن همزة الاستفهام ، إذ يقرر أن دخول هذه الهمزة إنما يكون " على كلام قد عمل بعضه فى بعض [2] ، وعليه فيمكن القول بأن لدينا فائدتين :

الأولى : تحصل بالإسناد ، وبانعقاد أحد طرفيه بالآخر .

---

[1] د. خالد ميلاد ، الإنشاء فى العربية ص ٥٤ .

[2] سيبويه ، الكتاب : ٨٢/٣ .

والثانية : تحصل بدخول هذه العوامل الوافدة على التركيب الإسنادى ، فتفيد من خلال ذلك معانيها المنوطة بها ، يوضح هذا الفهم ابن يعيش ، إذ يذكر أن الجمل قبل دخول الاستفهام مثلا " إنما تدل على فائدة ، فدخل الاستفهام سؤالا عن تلك الفائدة [١] وبإمكاننا أن نقرر هذا الفهم على معنى كالنفى ، إذ لا يتصور أن يجرى هذا المعنى إلا على كلام يقدم فائدة قبل نفينا إياه ، فإذا قيل :" زيد فى الدار فأردت أن تنفى ما قال أنك تقول : ما زيد فى الدار فترد كلامه، ثم تنفيه [٢] فالنفى على حد قول المبرد: إنما يكون على جهة ما كان موجبا " [٣]

ولعله من أجل تلك المعانى الطارئة أوجب العلماء القدامى والمعاصرون أن تكون للحروف الموضوعة لأداء المعانى فى غيرها الصدارة معتبرين أن كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر فى مضمونه ، وكان حرفا فمرتبته الصدر، كحروف النفى... وكحروف التنبيه والاستفهام[٤]... "

وهكذا يمكن أن نقرر أن النفى بوصفه معنى طارئا وارد على الإثبات ، " فالإثبات الأصل والسابق لا محالة "[٥] ويؤكد أسبقية الإثبات على

---

[١] ابن يعيش . شرح المفصل : ٨٢/١ .

[٢] أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب : ١٤٧/١ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩٠هـ .

[٣] السابق : ١٤٦/١ .

[٤] الامام الرضى شرح الكافية : ٣٤٧/٢ وراجع د٠ طه الجندى، البعد التداولى فى النحو الوظيفى من منظور المعطى اللغوى التراثى : ٢٧ إصدار خاص من مجلة كلية دار العلوم ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧ م .

[٥] عبد القاهر الجرجانى ، كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح : ١١٠٥/٢ . تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان . العراق . وزارة الثقافة والإعلام ١٩٨٢م .

النفى وغيره من المعانى العارضة على التركيب ما قرره الإمام عبد القاهر من أن الإثبات لا علامة له ، ولا حرف يدل عليه ، بل علامته أن لا تدخل الحروف النافية " [1] .

ومع أن النفى عارض على الإثبات ، ومعنى طارىء عليه فإنه هو والإثبات يشكلان معنيين نحويين أساسيين للجملة العربية أو هما – كما عند المتوكل[2] – قطبا الوجه المعرفى ، ومن قبله ذكر العلامة عبد القاهر[3] أن موضع الفائدة إنما هو بالأصل للإثبات والنفى ، ومرد ذلك – فيما أرى راجع إلى كونهما الموضوعين الرئيسين المولدين للفائدة فى النبية التركيبية، فالنفى قيمة نحوية لا تختلف عن قيمة الإثبات النحوية، ويعنى ذلك بواضح العبارة أن موضع الإفادة فى التركيب مرده إلى الإثبات والنفى على السواء، على أن النفى، كما يذكر أحد الدارسين ، " قد يقصد لذاته ، لأن المناسبة تقتضيه أحيانا ، أو لأن التعبير بالنفى أقوى من التعبير بالإثبات فى أحيان أخرى [4] " .

وبتنقلنا مع قطبى الوجه المعرفى : الإثبات والنفى ندرك أن الإثبات بمعناه المجرد الحاصل من انعقاد النسبة الإسنادية إنما يقدم – كما أسلفت القول – فى شكله المجرد بنية بسيطة ، تقدم معنى بسيطا ، ولا تعدو هذه البنية أن تكون إخبارا عن حكم لمخاطب لا ينتظره، ولا يتوقعه ، ولا يشك

---

[1] عبد القاهر الجرجانى ، كتاب المقتصد : ١١٠٥/٢.

[2] قضايا اللغة العربية فى اللسانيات الوظيفية : ٦١ الرباط . دار الأمان ١٩٩٦م .

[3] راجع : أسرار البلاغة : ٣٣٨ .

[4] د. أحمد ماهر البترى، أساليب النفى فى القرآن الكريم ، ص ١٦ .القاهرة . دار المعارف ١٩٨٠م .

فى وروده ، فهو ذو ذهن خال تماما من الفائدة المتحصلة من النسبة الإسنادية ، وينبغى أن يكون هذا ثابتا على الأقل بالنسبة للمتكلم واعتقاده .

أما إذا افترض المتكلم أن المخاطب منتظر للخبر ، أو متوقع له ، أو شاكّ فيه ، أو ناف له فإن هذه السمات الوجهية توجد فى مستوى البنية المنجزة ألفاظا معبرة عنها ، ودالّة عليها ، ويكون ذلك بإيجاد ألفاظ لتقوية النسبة الإسنادية ، أو توكيدها ــ أو رفع الاحتمال والشك عنها وهذا ما قرره نحويونا القدامى ، فهذا السيرافى يذكر فى مجال التفريق بين (فعل) و (قد فَعَل) أن منزلة (قد) من الفعل كمنزلة الألف واللام من الاسم ، لأن دخولها على فعل متوقع ، أو مسئول عنه ، لأنه إذا قال : قد قام زيد ، فإنما يقوله لمن يتوقع قيامه ، أو لمن سأل عنه ، فقال : هل قام زيد ؟ وإذا قال : قام زيد فإنما يبتدىء إخبارا بقيامه لمن لا ينتظره ولا يتوقعه ، فأشبهت (قد) العهد فى قولك : جاءنى الرجل لمن عهده المخاطب ، أو جرى ذكره عنده " [1] .

إن هذا القول للسيرافى يفيد أن ما يقدمه العنصر اللغوى (قد) معنى يزيد عن مجرد الإثبات الابتدائى الذى يفهم من النسبة الإسنادية العارية عن العوامل اللفظية ، هذا المعنى – بلا شك – أقوى من مجرد الإثبات الابتدائى ، إذ يمكن وضعه فى جملة ما يفيد التثبيت إذا خوطب به من كان ينتظر قيامه ، فإذا كان جوابا لسؤال سائل فالمعلومة هنا تحمل مكوّنا بؤريا مصحوبا بدرجة من التوكيد أشد من مجرد الإثبات الابتدائى .

انطلاقا من هذا الفهم للعلاقة الإسنادية المثبتة، وأنها طبقات مقامية مختلفة مردّها إلى درجات اعتقاد المتكلم التى تؤثر بدورها على البنية

---

[1] السيرافى، شرح السيرافى على هامش الكتاب : ١١٥/٣ .

التركيبية ، أقول انطلاقا من هذا الفهم الذى يقر للإثبات درجات نعرج صوب ظاهرة النفى موضوع هذا البحث ، من قبل أن النفى هو المحور الثانى الذى يشارك الإثبات ، من حيث كونهما الموضوعين الرئيسين أو لنقل : الوجهين المعرفيين المولدين للفائدة فى البنية التركيبية ، إلى جانب أنهما يصدران وفقا لاعتقاد المتكلم، ويمثلان حكمه على الأمور، فإذا استأنسنا بما جاء فى التراث اللغوى العربى من أن النفى إنما هو نفى للواجب ، أى للإثبات أدركنا أن النفى موضوع بإزاء الإثبات ، ولذا فإن كل تركيب مثبت يوازيه تركيب منفى ، يقرر هذا ابن يعيش ، فيذكر أن النفى إنما يكون على حسب الإيجاب ، لأنه إكذاب له، فينبغى أن يكون على وفق لفظه، ولا فرق بينهما إلا أن أحدهما نفى ، والآخر إيجاب " [1] وقد بان لنا أن الإثبات درجات فى التعبير طبقا لمراعاة المقام ولدرجات اعتقاد المتكلم ، ولذا فإن النفى الموازى له ينبغى أن يكون درجات كذلك ، وفى هذا الصدد فلا أجد لتوضيح الرؤية التى تثبت اختلاف درجات النفى خيرًا من هذه المقولة الرائعة لعالم العربية الأول سيبويه ، وذلك حين عقد جملة من الموازنات بين الحروف التى تفيد معنى الاثبات ، وما يكون بموازاتها من حروف مفيدة لمعنى النفى ، وفيها يظهر أن كل خبر مثبت يقابله خبر منفى ، والذى يتحكم فى اختلاف كل تركيب منها عن الآخر إنما هو المقام ومراعاة ملابساته والسياقات الخاصة وهذه أمور توجه نظام الجملة – كما يذكر الدكتور تمام حسان " إذ إن أى وحدة نحوية ما هى إلا جزء من نظام عام ، ولا يمكن أن تدرس بمعزل عن هذا النظام[2] يقول سيبويه :" إذا قال : (فَعَل) فإن نفيه لم يفعلْ ، وإذا قال :

---

[1] ابن يعيش ، شرح المفصل : ١٠٧/٨ .

[2] د. تمام حسان ، البيان فى روائع القرآن : ٤٨٩ .

قد فَعَل فإن نفيه لما يفعل ، وإذا قال : لقد فعل فإن نفيه ما فعل ، لأنه كأنه قال : والله لقد فعل ، فقال والله ما فعل ، وإذا قال : هو يفعل ، أى هو فى حال فعل، فإن نفيه ما يفعل ، وإذا قال هو يفعل ، ولم يكن الفعل واقعا، فنفيه لا يفعل، وإذا قال : ليفعلنّ فنفيه لا يفعل كأنه قال والله ليفعلنّ ، فقلت والله لا يفعل ، وإذا قال سوف يفعل فإن نفيه لن يفعل [1] .

إن ما يمكن فهمه من خلال هذا النص أن النفى درجات، وأن تعدد تلك الدرجات استتبع إيجاد عناصر متعددة للنفى فى البنية البادية على السطح ، فإذا كانت (لم) – عنده– لنفى درجة الإثبات الابتدائى المفهومة من (فَعَل) فإن (لماّ) تعبر عن طبقة مقامية مختلفة عن طبقة (لم) وهى أقوى لموازاتها لـ (قد) فى الأسلوب المثبت ، وكلاهما (لما وقد) يقال لقوم ينتظرون شيئا – على حد قول السيرافى – والأمر نفسه يمكن أن يصدق على العنصر النافى (لن) الموضوع لنفى التركيب المثبت سوف يفعل ، أو سيفعل ، أو ليفعلن ، وإذا أمكن القول بأن السين وسوف وكذلك لام التوكيد المردفة بنونه لإثبات الجهة الزمنية المستقبل فإنه يمكن القول أيضا : أن فيها جميعا وجها معرفيا هو التوكيد، وذلك طبقا لما جاء فى التراث، ولذا فإن العنصر النافى الموضوع بموازاتهما يقدم تلك الجهة الزمنية (المستقبل)، إلى جانب الوجه المعرفى التوكيد مع الوجه المعرفى النفى بطبيعة الحال ، وهكذا يثبت هذا النص أن النفى طبقات مقامية نابعة من درجات فى الاعتقاد مختلفة كما أن الإثبات كذلك ، وما ذكره سيبويه هنا يؤكد عندى حدسا أواصل السعى إلى اختباره فى هذا البحث وهو أن اصطناع اللغة العربية لأدوات النفى وتنوعها ، وكثرتها لم يكن اعتباطا أو عملا عشوائيا ، وإنما كان لأن

---

[1] سيبويه ، الكتاب : ٣/١١٧ .

لكل عنصر منها معنى دلاليا خاصا به، ومطلبا يسعى إليه وطبقة مقامية يقدمها، وعلى الباحث إبراز ذلك كله ، وربطه بشكله التعبيريّ الخاص به دون سواه ، مع الإقرار سلفا بوجود نوع من القربى بين العناصر المشتركة فى أداء المعنى الواحد .

وثمة رؤى جديدة يمكن أن تواكب ما عرضناه هنا من معطيات تراثية مسوغة للثراء الملحوظ فى أدوات النفى فى العربية ، وأن تكون معضدة لها ، ففى الاتجاه الوظيفى مثلا ثمة رأى قارّ فى أدبيات هذا الاتجاه ، وهو أن هناك سمة أساسية تسم العنصر الذى يقع فى حيز النفى ، سواء أكان الحمل برمته ، أم المحمول، أم أحد موضوعاته ، تلك السمة هى سمة البؤرية ، وفسروا ذلك بأن النفى ينصبّ على ما هو جديد أو ما هو مجادل فى وروده ، دون ما هو معطى ، أو مسلم بوروده " [1] أمام تحقق تلك السمة وقف المتوكل [2] – وهو من رواد هذا الاتجاه – أمام تعدد أدوات النفى فى اللغة العربية ، فحاول إرجاع ذلك إلى الأسباب التالية:

أولاً : الحيز الطبقى للنفى ، حيث تختص الأداتان (لم) و(لن) بنفى المحمول ، أو الحمل كاملا، فى حين يمكن أن تنفى الأداتان (ما) و(لا) الحمل، أو أحد مركباته الاسمية .

ثانياً: المقولة التركيبية التى ينتمى إليها المحمول ، حيث تختص الأداه (ليس) بنفى المحمول غير الفعلى .

ثالثا: صيغة الفعل ، حيث لا تنفى الأدوات (لم) و(لن) و(لما) إلا الفعل المضارع...

---

[1] د. أحمد المتوكل / المنحى الوظيفى فى الفكر اللغوى العربى: الأصول والامتداد: ١٣٠ الرباط . دار الأمان، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م

[2] السابق : ١٣١ .

رابعا : السمات الزمنية ، إذ تختلف الأدوات (لم) و(لا) و(لن)، فتختص الأداة الأولى بنفى الزمن الماضى ، فى حين تستعمل الأداتان الثانية والثالثة النفى الحال والاستقبال على التوالى ... "

وفى هذا النّص المقدم هنا على طوله يرجع المتوكل تعدد أداوات النفى إلى أسباب منها : ما يتعلق باختلاف حيز النفى ، بمعنى أن ينصب النفى على الحمل كاملا ، أو على أحد مكوناته ، ومنها ما يتعلق بالسمات الزمنية لهذه الأدوات ، ومنها ما يختص بنفى الأسماء ، ومنها ما يختص بنفى الأفعال، أو هما معا ، ومنها ما يتعلق بصيغة المحمول ، وإن كان يلاحظ أن المتوكل لم يشر هنا إلى أن بعضا من هذه الأدوات يؤدى إلى جانب الوجه المعرفى النفى والجهة الزمنية وجها معرفيا آخر ، هو التوكيد مثلا ، غير أنه والحق يقال – قد ألمح إلى شىء من ذلك فى أثناء معالجته لأدوات النفى .

ثمة سبب آخر يمكن أن نسوقه بصدد أسباب تعدد أدوات النفى فى العربية، ونسوقه هنا للاستئناس به لموضوعيته ووجاهته ولارتباطه – فيما أرى – بالطرح التراثى، إذا جاء فى عمومه ملخصا لما جاء فى التراث بلغة عصرية ويرجع هذا الرأى السبب فى تصنيف أقسام الكلام إلى أساسين مهمين :

– ضرورة مراعاة أوجه الاتفاق والافتراق التى يقوم عليها أى تصنيف صحيح ، إذ مراعاة الفروق فقط تجعل من كل اختلاف قسما جديدا برأسه ، كما تجعل مراعاة أوجه الشبه نفى أن تكون هناك أقسام مختلفة .

- ضرورة التسليم بمبدأ الانحراف التدريجى Jrandience الذى يقضى بأن أفراد أىّ صنف لا تتساوى فى حملها لخصائص هذا الصنف [1] ويعنى الانحراف التدريجى طبقا لما ذكره هذا الدارس " أن أفراد أى صنف لا يمكن أن تحمل بشكل متساو جميع سمات هذا الصنف، وإنما تتفاوت أفراد أى صنف فيما بينها فى قبولها للسمات التى تكون لهذا الصنف ، وترتب من ثم أفراد أى صنف فى دائرة، وفقا لمدى ما تحمله من سمات ، فأكثرها حملا للسمات يقع فى قلب دائرة القسم، تليه الأفراد التى تحمل سمات أقل، ويقع على محيط دائرة الصنف أقل الأفراد حملا للسمات"[2].

وقد أوردت هذا المبدأ بوصفه أساسا فى تصنيف عناصر الباب الواحد، مع ترددى فيما ذهب إليه الدارس من أن أفراد الصنف الواحد لا تحمل جميع سمات هذا الصنف ، إذ إننى - على الأقل بالنسبة لعناصر النفى - أرى أنها جميعا تحمل سمات هذا المعنى، معنى النفى، غير أن مردّ اختلافها راجع إلى أن بعض عناصرها يقدم إلى جانب معنى النفى العام أدورا دلالية وتداولية لا تكون فى بعضها الآخر، هذا بالطبع مع اشتراكها جميعا فى حمل السمة العامة للنفى ، وقد كان الإمام عبد القاهر أكثر دقة عندما ذهب إلى اشتراك أفراد الصنف الواحد - على حد قول الدارس - فى أداء المعنى العام لهذا الصنف ، وانفراد كل منها بخصوصية فى ذلك المعنى ، وما على الدارس إلا أن يعرف " لكل من ذلك موضعه ، ويجىء به حيث ينبغى له ، وينظر فى الحروف التى تشترك فى معنى ، ثم ينفرد كل

---

[1] د. محمد عبد الدايم معالجة التراث العربى للأنظمة النحوية : ٧٠ بحث منشور بمجلة كلية دار العلوم عدد ٤٢ . ٢٠٠٧م .

[2] السابق : ٤٠ .

واحد منها بخصوصية فى ذلك المعنى ، فيضع كلا من ذلك فى خاص معناه"[١].

وإذن فتعدد أدوات النفى " شأنه فى ذلك شأن كل ما يتعدد فى اللغة ليس عبثا ، لأنه لو كانت هذه الأدوات جميعا متساوية فى كل شيء لكان تعددها إذن عبثا، ولكنها تتعدد ولكل منها معنى يخصه، وينفرد به، ولا يغنى غيره فيه غناءه وإذا اشتركت إحداها مع الأخرى فى وجه خالفتها فى وجه آخر من وجوه معناها أو استعمالها " [٢] .

بهذا التصور الذى يرى أن تعدد العناصر اللغوية فى الظاهرة النحوية الواحدة لا يكون أمرا عشوائيا ، ولا شيئا اعتباطيا انطلقتُ فى هذا البحث : المكون التركيبى والدلالى للنفى فى العربية : دراسة تداولية ، وهذا العمل يأتى مكملا لأعمال أخرى قمت بإنجازها – بحمد الله – وكانت متعلقة بربط الشكل التركيبى بالهدف الدلالى المقصود من ورائه ، وقد بدأتها ببحث [٣] تناولت فيه صيغ الأمر فى العربية ، وعنيت فيه بالفروق الدلالية بين كل صيغة منها، واختلافها عن الأخرى، كما قدمت فى هذا الصدد دراسة للمصدر[٤] المؤول ،ومكوناته التركيبية، وما بينها من فروق دلالية ، ثم ما بينها وبين المصدر الصريح من فروق تركيبية ودلالية ، ومن هذا المنظور

---

[١] الإمام عبد القاهر، دلائل الإعجاز فى علم المعانى: ٦٣ صحح أصله الشيخ محمد عبده، والشيخ محمد محمود الشنقيطى : القاهرة . د.ت

[٢] د. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية : ٢٨٥ القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع : ٢٠٠٣ م .

[٣] راجع: د.طه الجندى صيغ الأمر فى العربية ، العدد ٢٤ من مجلة كلية دار العلوم .

[٤] راجع : د. طه الجندى ، المصدر المؤول : بحث فى التركيب والدلالة. القاهرة . دار الثقافة العربية ١٩٩٩م .

أيضا قدمت دراسة لظاهرة التعليل [1] فى اللغة العربية، وعنيت فيها برصد الفروق التركيبية والدلالية للعناصر المؤدية لمعنى التعليل فى العربية، وهنا أقدم هذا البحث الذى يشترك مع سابقيه فى أنها جميعا أبحاث ولدت من رحم واحد ، وانبعثت من فكرة ملكت على الباحث كثيرا من القناعة ، مفادها ما قدمته آنفا من أنه ما دامت اللغة قد اصطنعت أكثر من صيغة لغوية لأداء معنى واحد فلا بدّ من أن يكون تعدد الصيغ راجعا إلى تعدد ما تؤديه من أغراض دلالية مرتبطة بشكل تلك الصيغة دون سواها ، مع الإقرار سلفا – كما قلت – بوجود نوع من القربى بين الصيغ المشتركة فى أداء المعنى الواحد .

وأهدف من وراء هذا البحث إلى ضبط مفهوم النفى بوصفه قسما من أقسام الكلام ، ومعنى من معانيه التى يحدثها المتكلم لينجز بها أغراضه ، ويحقق مقاصده، هذا بالإضافة إلى ما أهدف إليه من تحديد عناصر النفى، وبيان ما يتصل بها من دلالات ، وما ترتبط به من أغراض تداولية مرتبطة بالمقام .

وقد اعتمدت فى وصفى لهذه الظاهرة الرافد التراثى مرجعا رئيسا لى، وذلك من الضرورة بمكان، لما نجده فى الطرح التراثى من قدرة القدامى على وصف الظاهرة اللغوية ، وبراعتهم فى تفسير الفروق التركيبية ، وتحليلها ، وأيضا لا قتناعى المطلق بضرورة الرجوع إلى مؤلفات القدامى فى معالجاتنا الحديثة ، إذ لا يمكن إتمام الدراسات الحديثة المرتبطة باللغة وظواهرها بمعزل عن كتابات القدامى وتصوراتهم ، وهذا ما أكده كثير من

---

[1] راجع: د. طه الجندى . المكونات التركيبية والدلالية لظاهرة التعليل فى العربية العدد ٢٧ من مجلة كلية دار العلوم .

الباحثين المحدثين المعنيين بالدراسات اللسانية المعاصرة، فهذا ميشال زكريا ، وهو من أقطاب الاتجاه التوليدى التحويلى فى الدرس العربى المعاصر ، يذكر أنه بقدر تقدمنا فى دراستنا التى تتناول اللغة العربية وفق المنهجية اللسانية بقدر ما زادت قناعتنا بضرورة اللجوء بصورة متواصلة إلى مؤلفات القدامى اللغوية .... وذلك لأن دراسة اللغة العربية لا يمكن إتمامها بمعزل عن القضايا اللغوية التى أجاد القدامى فى وصفها وفى تحليلها، وفى إدلاء الآراء المفيدة حولها، فهذه المؤلفات بالذات تكوّن التراكم اللغوى الوحيد الذى بمقدوره مدّ الدراسات الألسنية بالمعلومات اللازمة " [1] وثمة قول آخر لأستاذى الدكتور / محمد حماسة يؤكد فيه أن الحاجة إلى العربية باقية ما بقيت الفصحى التى قعّد لها، ومستوى العربية الفصحى – برغم كل شىء – يعيش بيننا فى مظاهر مختلفة ، لا نستطيع ، بل لا نرضى أن نتخلى عنه، وإذن تكون العودة الواعية إلى نحو العربية القديم دائما ضرورية " [2] .

ولن أقتصر – بالطبع – فى معالجتى لهذا البحث على التصوّر التراثى وحده ، وإنما سوف أعرج صوب الدرس الحديث ، وبخاصة ما يتعلق منه بالبعد التداولى المرتبط بالظروف المقامية المتعلقة بالبنى المنجزة للجمل اللغوية، دون حصر هذه المعالجة فى الإطار اللغوى الخالص .

وأرى قبل عرضى لمنهجى فى هذا البحث أن أقرر أنه نظرا لمحدودية البحث سوف أقتصر على عرض هذه الظاهرة من خلال أدوات النفى

---

[1] د. ميشال زكريا ، الألسنية التوطيدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية الجملة البسيطة : ص ٢٠ . بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط ٢ ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

[2] د/ محمد حماسة النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى : ١٢ . القاهرة مطبعة المدينة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .

الصريحة فيه، والواردة فيما يحتج به من كلام العرب، وهى تلك العناصر اللغوية التى اصطنعتها العربية لأداء هذا الغرض ، ومن ثم فلن أتعرض للتراكيب التى تفيد معنى النفى من غير أن تشتمل على أداة من أدواته الصريحة فى ذلك ، واهتمامى بالعناصر النافية وحدها، وإبراز ما بينها من فروق يجعلنى أطرح جانبا : -

١- الصيغ التى تؤدى معنى النفى من خلال دلالتها المعجمية التى تدل فيها الكلمة بمعناها المعجمى على السلب والنفى، وهذه الكلمات كثيرة ومتنوعة فى اللغة [١].

٢- التراكيب التى تقدم معنى النفى من غير أن تشتمل على أداة من أدواته الصريحة فى ذلك ، والأساليب لذلك كثيرة ومتنوعة ، وكلها تشترك فى أدائها لهذا المعنى من غير الأدوات التى اصطنعتها اللغة لذلك ، وإنما يفهم النفى ضمنيا إما فى خلال السياق ، أو التنغيم ، أو من خلال بعض الأساليب التى لا تقدم النفى صراحة كأساليب الاستفهام والتعجب والتمنى.

٣- تأثير مقيدات الجملة فى دلالة النفى ، وقد أشار - بشىء من التفصيل - إلى شىء من ذلك أحد الدارسين [٢] ، فبين دور التقييد بالعطف مثلا فى دلالة النفى ، وكذلك التقييد بالمفعول المطلق وبالحال، وبالظروف ، وغيرها من المقيدات ، وخلص إلى أن للقيود المختلفة دورا مهما فى تحديد الدلالة المقصودة من النفى .

---

[١] راجع فى هذا الصدد : د٠ محمد حماسة، بناء الجملة العربية : ٢٨١ ، ٢٨٢ .

[٢] راجع : يسرى صبحى الصاوى ، البنية الأساسية بين الثبات وعوارض التركيب : ٢٣١ - ٢٣٦ رسالة ما جستير مخطوطة بدار العلوم : ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م .

٤- الفروق الدلالية والتداولية الناتجة من موقع العنصر المنفى ، واتصاله بأداة النفى، لا من العنصر النافى نفسه، لأننى أخذت على عاتقى إظهار الفروق الدلالية والتداولية بين عناصر النفى نفسها ، ومن ثم فلن أعرض لما أشار إليه الإمام عبد القاهر مثلا عندما فرق بين دخول (ما) على الفعل ودخولها على الاسم، فبين أن قولك :" (ما فعلت) يفيد أنك تنفى فعلا لم يثبت أنه حدث فى الواقع، فى حين لو قلت: (ما أنا فعلت) فإنك بذلك تنفى أن تكون أنت الذى فعل، أما الفعل فقد وقع فى الحقيقة ، ولكنك تنفيه عن نفسك [١] ، وبالطبع لن أعرض لمثل هذه التراكيب ولا للفروق بينها ، لأنها لم تنتج أساسا من اختلاف عنصر النفى ، فعنصر النفى فى التركيبين واحد، وإنما نتجت من مدخول هذا العنصر ، أو لنقل إنها نتجت من المكون البؤرى الذى ينصب عليه النفى ، ويقع فى حيزه .

هذا وقد استقر بى الأمر إلى أن العناصر الصريحة التى اصطنعتها اللغة للتعبير عن الوجه المعرفى النفى ثمانية ، هذا بالطبع إذا صرفنا النظر عن أن عنصرا مثل (أنْ) يقدم هذا المعنى ، وهو ما نص عليه ابن هشام فى المغنى [٢]، إذا إنه طبقا لما أراه فإن هذا العنصر من عناصر التعليل ، لا النفى ، وقد قدمت هذا فى بحثى عن التعليل الذى أشرت إليه فى ثنايا هذا البحث .

---

[١] الإمام عبد القاهر ، دلائل الإعجاز : ١٢٥ ، ١٢٦ .

[٢] الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام المصرى . مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب : ٣٦/١ . تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد .د.ت .

المنهج فى بناء هذا البحث :

الحق أن المتأمل للمسلك اللغوى فى التعبير عن ظاهرة النفى يتبدى له أن العربية قد سلكت لذلك طرقا متعددة بصيغ متباينة ، وفى مقامات غير متماثلة ، ولذا يتحتم على من يتناول هذه الظاهرة أن يقوم بأمرين :

الأول : عرض لعناصر النفى من خلال الوصف البنيوى لكل عنصر منها على حدة ، وتحديد مواطن وروده فى بيئته اللغوية ، مع رصد سمات الوجه المعرفىّ والجهة الزمنية لهذا العنصر ، وربط ذلك كله بالوصف البنيوى للعنصر نفسه ، وذلك لا قتناعى بأن أكبر خدمة يمكن أن نؤديها لهذه اللغة هى أن نحللها إلى أقسامها ، وأن نحدد مكوناتها، حتى يسهل فهمها ، هذا بالإضافة إلى أن رصد تلك العناصر ووضعها تحت باب واحد بعد أن كانت أشتاتا متفرقة ، تحت أبواب متباينة وضعها النحاة القدامى فيها بمقتضى ما فرضته عليهم نظرية العامل ، أقول إن جمع هذا الشتات فى مكان واحد يعدّ هدفا علميا يقصد لذاته ، ولذا وجدنا من المحدثين من يعيب على النحاة صنيعهم هذا ، فعل هذا على سبيل المثال الأستاذ إبراهيم مصطفى فى قوله معلقا على صنيع النحاة وضع عناصر النفى فى أبواب متفرقات : " ولو أنها جمعت وقرنت أساليبها ، ووزن بينها وبين ما ينفى الحال ، وما ينفى الاستقبال ، وما ينفى الماضى ، وما يكون نفيا لمفرد، وما يكون نفيا لجملة ، وما يخص الاسم وما يخص الفعل ، وما يتكرر لأحطنا بأحكام النفى وفقهنا أساليبها ، ولظهر لنا من خصائص العربية ودقتها فى الأداء شئ كثير أغفله النحاة " [1].

وإن كان الأستاذ محقا فيما عابه على النحاة من وضع عناصر النفى فى أشتات متفرقة فإنه قد تحامل عليهم فيما عدا ذلك بدليل أن كل ما أخذه

---

[1] الأستاذ إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو : ٥ . طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧م .

عليهم من مآخذ قاموا هم أنفسهم بمعالجتها ، فوقفوا أمام الأسرار الدلالية لعناصر النفى ، وأبرزوا الجهات الزمنية لكل منها ، كما وقفوا أمام حيز النفى لكل منها ، فهذا لنفى الاسم ، وهذا لنفى الجملة ، وهذا لنفى الفعل ، وخير دليل على ذلك هذا البحث الذى اعتمد فى لحمته وسداه على الطرح التراثى بصفة عامة.

أما ثانى الأمرين فهو الاقتراب من الأسرار الدلالية والظواهر المقامية ، أو – كما يقال – التداولية المرتبطة بعناصرها اللغوية محاولا إلى جانب وصف الظاهر سبر الباطن ؛ لكشف العلاقة بين الوجه السطحى للعنصر اللغوى والجانب الدلالى القابع وراء هذا الظاهر ، ولا شك أن البحث عن المعنى من خلال المكون التركيبى للمبنى ، وفى ظروفه المقامية هو غاية ما يسعى إليه علم النحو ، كما أفهمه ، ويعنى هذا – بالطبع – عدم الاقتصار على وصف التراكيب وصفا آليا جامدا ، وما قدمته آنفا عن الإمام عبد القاهر من ربط المعنى النحوى بالمبنى اللغوى لهو دليل كاشف على صدق ما نذهب إليه ، وما سوف يقدم فى هذا البحث من أن شكل الأداة يحدد معناها الخاص بها لهو دليل أيضا على أن لكل عنصر فى اللغة رصيدا من الدلالة خاصا به ، لا يشركه فيه غيره من العناصر التى تشترك معه فى المعنى العام ، وهذا هو عين ما أشار إليه الدكتور تمام حسان فى حديثه عن صور النفى ، إذ يقول : " فلو أن هذه الصور جميعا – يقصد صور النفى – كانت متساوية فى الوصول إلى نفى القيام لا نتفت الفائدة من تعددها ، ونسب إلى اللغة العربية أنها لغة مسرفة مبذرة لاتعرف الاقتصاد فى تصريف وسائلها ، ويؤخذ من ذلك أن استعمال كل صورة من صور التعبير السابقة لابد أن تنطوى على مقصد معين أراد المتكلم أن يبلغه إلى السامع [1].

---

[1] د. تمام حسان . البيان فى روائع القرآن : ٤٨٩ .

وما دمنا نتحدث عن الأسرار من وراء تعدد العناصر اللغوية فى الظاهرة الواحدة فإنه من المهم أن نذكر أن ثمة أسبابا أخرى ترجع إلى أن بعض العناصر ترتبط بقيود وضوابط خاصة بها ، وقد تكون هذه الضوابط من العوامل المقيدة التى تحدّ من توارد العنصر اللغوى فى بعض التراكيب ، مما يجعله قصير الخطى فى أداء المعنى المروم منه ، لذا يكون من الضرورى أن تلج عناصر أخرى لرأب هذا الصدع ، وإكمال التعبير عن المعنى بكل ملابسانه الدلالية ، لكل تلك الملابسات تعددت أدوات النفى .

وفى نظرة عجلى لهذه الأدوات لمحاولة تصنيفها وتوزيعها على الخريطة اللغوية للنفى يمكننا أن ننظر إليها من أكثر من منظور ، ويكون ذلك على الوجه الآتي :

الأول : تصنيفها بالنظر إلى حقيقة كنهها ، وهذا منظور تراثى بحت ،لذا فسأكتفى بالإشارة إليه من هذه الزاوية ، دون مناقشة أقوالهم ، لسبب بسيط جدا هو اضطراب معالجتهم المقدمة فى هذا الصدد ومن هذه الزاوية يمكننا تصنيفها إلى :-

أ- **عناصر بسيطة وقائمها برأسها** ، ونعنى بذلك العناصر المرتجلة التى اصطنعتها اللغة لأداء الوجه المعرفى النفى ، فحسب ، وقصرت خطاها عن تقديم أدوار دلالية إلى جانب النفى، وعلى رأس هذه العناصر يأتى العنصر (ما) العنصر (ليس) ويمكننا ضم العنصر (إنْ) إليهما ، مع الإقرار بحمله لوجه معرفى آخر هو التوكيد .

ب- عناصر مركبة ، وأعنى بالتركيب القول بأن العنصر مركب من وحدتين اثنتين ، ثم حدث لدواع ثانوية ، قد يكون منها كثرة الاستعمال مثلا أن حدث لهما نوع من النحت ، والحذف فصارا كلمة واحدة ،ويصدق هذا القول على بقية العناصر، وهى (لا) و (لات) و (لن) و (لم) و

(لما) . ولا أعنى بالمركب ما فهمه المتوكل [1] من أنه تضافر كلمتين فى الجملة الواحدة لتقوية معنى النفى وتوكيده ، أو لإضفاء معان وافدة على مجرد النفى كمعنى الاستغراق ، كما قد يؤدى التركيب لتحقيق معنى صرفى تركيبى جديد كالحصر المعبر عنه بـ (ما ... إلا) والذى جعله المتوكل تحقيقا لنوعين من البؤرة هما : بؤرة المقابلة ، وبؤرة التعويض ، وقد مثل للنوع الأول من أدوات النفى المركبة – عنده – ببعض الأسماء التى لا ترد إلا فى سياق نفى ، مثل : (أحد) و(قط) و(أبدا) ، كما مثل للنوع الثانى بالأداتين : (ما ... إلا) وأيضا بـ (ما (لم) ... بل) .

وعندى أن هذا النوع من التراكيب يمكن تفسيره بأنه ظواهر سياقية مصاحبة، تقدم أوجها معرفية زائدة على مجرد النفى ، كالتوكيد والحصر ، وكإفادة معنى الاستغراق ، وغير ذلك .

وإذا ربطنا تلك السمة المميزة لعناصر هذين النوعين بعلامة (+_) حيث تشير علامة الإيجاب إلى قبول العنصر لهذه السمة ، وعلامة السلب لعدم قبوله إياها نجدها كالتالي :

أ- (ما – ليس – إن (+ بسيط))

ب- (لا ، لات ، لن ، لم ، لما (– بسيط)) ، أو (+ مركب) .

ثانيا : تصنفها بالنظر إلى المقولة التركيبية التى ينتمى إليها مدخولها ، ومن هذه الزاوية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنماط :

أ- عناصر تختص يكون مدخولها المعجمى اسما ، ويمثل هذا النوع الأداتان: (ليس – لات)

---

[1] د. أحمد المتوكل . المنحى الوظيفى فى الفكر اللغوى العربي : ١٣٢ ، ١٣٣ .

ب- عناصر تختص بكون مدخولها المعجمى فعلا ، وبالنظر إلى صيغة الفعل ندرك أن هذا النوع مختص بالدخول على نمط محدد من الأفعال ، هو ما اصطلح على تسميته بالمضارع ، ويمثل هذا النوع الأدوات (لن - لم - لما) .

ج- عناصر تصلح للدخول على كلا القبيلين : الاسم والفعل على حد سواء ، وبالنظر إلى صيغة الفعل الذى يقترن بهذه العناصر ندرك أن هذا النوع يصلح للدخول على كلا النمطين القابلين للنفى من أنواع الفعل ، وهما : الماضى والمضارع ، كما فى الأدوات (ما - لا - إنْ) .

وبربط هذه السمات المميزة لعناصر النفى نجدها تتجمع فى الآتى :

أ- العنصران : (ليس - لا ت) يتسمان بسمة (+ اسم)

ب-العناصر : (لم - لما - لن) تتسم بسمة (+ فعل)

ج-العناصر - (ما - لا - إنْ) تتسم بسمة (+_ اسم)

ثالثا : تصنيفها بالنظر إلى التأثير الذى يترتب عليه تحول فى العلامة الإعرابية لمدخولها .

رابعا : تصنيفها بالنظر إلى الدلالة على الجهة الزمنية ، ومن هذه الناحية نلاحظ أن العناصر النافية لها تأثيرها فى تحديد الجهة الزمنية لمدخولها .

خامسا : تقسيمها بحسب ما تحمله من أوجه معرفية متوارية خلف بناها السطحية .

وستأتى معالجة كل ذلك مفصلة حين الحديث عن كل عنصر على حدة ، وذلك لاختصار الوقت ، ولما وجدته فى كثير من معالجتهم لهذه الأوجه من عدم اطراد للفكرة ، وتأرجح رؤاهم بين هذا الوجه أو ذاك .

وأبدأ الآن بعض عناصر النفى مفصلة بعد عرضها مجملة ، وقد آثرت فى ترتيبها البدء بالعناصر التى تقدم معنى النفى فحسب ، أى أن النفى بها نفى محض خال من تقديم أى وجه معرفى ، ودرجة النفى فيها تمثل درجة القول الابتدائى ، وعندى أن هذا الوجه يصدق تماما على العنصر النافى (ما) يليه (ليس) ، أما باقى العناصر فعندى أنها تقدم إلى جانب النفى أوجها معرفية أخرى ، ليست بدرجات متساوية – عندى – فهذانى تفكيرى إلى تقديم ما يحمل سمات أقل ، يليه ما يحمل سمات أكثر ، وهكذا وقد تبين لى أن ترتيبها – طبقا لرؤيتى – لا يختلف كثيرا عن ترتيبها الوارد عند ابن مالك إلا فى مواطن محدودة ، كتقديمى (ما) على (ليس) ، و (إن) على لات) و(لم) على (لن) ، ولأن ترتيبى هذا قد لا يكون محل اتفاق رأيت أن أقرر أن أسير بترتيب ابن مالك إلا فى أمر واحد ، وهو تقديم (ما) على (ليس) ، وهكذا جاء الترتيب على الوجه التالى .

العنصر الأول (ما) .

من المدهش حقا ألا نجد فيما جاء فى غالب تراثنا حول النفى من أنّ وحدة ما من وحداته هى أم بابه ، كما وجدنا فى غير النفى من الوجوه المعرفية الأخرى كالاستفهام مثلا ، فجاء – عندهم – أن الهمزة أم باب الاستفهام ، كما ورد عنهم أن الواو أم باب العطف ، وأيضا ورد عنهم ما يفيد بأن (إنْ) هى أمّ باب الشرط ، ومن يتأمل المسلك اللغوى لهذه الوحدات المختارة منهم ليقف على السر فى اختيارهم لها؛ لتكون على رأس بابها يتبين أن هذا العنصر اللغوى يؤدى معنى بابه خالصا مجردا ، ودون أن تتسع دلالته لأداء معان أخرى بجانب معناه الأصلى ، فى حين أن باقى الوحدات يتسع معناها ، فتؤدى أدوارا دلالية وافدة ، بجانب أدائها لمعنى بابها ، فواو العطف مثلا تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه جمعا مطلقا، أى دون

اعتبار للترتيب مثلا ، أو للتعقيب ، أو للتراخى أو لارتباط ما بين متعاطفيها كأن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه ، أو غاية ، له فكل هذه المعانى مرتبطة بأشكال لغوية خاصة ، وهى أشكال تقدم المعنى الأول للعطف الذى تقدمه الواو مضافا إليه تلك المعانى الوافدة المرتبطة بأشكالها اللغوية ، ولأن الواو لا تقدم شيئا من ذلك ، ويقتصر دورها على العطف المجرد ، أو على مطلق الجمع – طبقا لما فى التراث – نص النحويون القدامى على أنها أم الباب . وطبقا لهذا الفهم أستطيع أن أقرر بمزيد من القناعة أن (ما) هى أم باب النفى مجرّد من آية أوجه معرفية أخرى ، لأنها – كما سنرى عند الحديث عن مكونها الدلالى – تقدم المعنى العام للنفى ، فالنفى بها يقع فى أول درجات القول والاعتقاد ، فهو نفى محض غير مشرب بأية معان معرفية جديدة كالتوكيد مثلا ، أو الاستغراق أو النص على العموم ، وهى أوجه معرفية تقدمها غير (ما) من وحدات أخرى للنفى ، إلى جانب أنها تتسع لكل الأشكال اللغوية التى تحملها راحلة النفى ، فالنفى بها يقع على كل الأشكال اللغوية، وهو أمر لا نجده فى غيرها من وحدات النفى الأخرى التى قصرت خطاها إلا عن التعبير عن أشكال محددة، وقد أيّد هذه الفكرة لدىّ تعبير وجدته بعد جهد فى ألأشباه والنظائر نقلا عن أبي البقاء " أن (ما) هى الأصل فى النفى ، وهى أم بابه"[1] ، وثمة نص آخر وجدته فى شرح الكافية الشافية ، يذكر فيه الرضى أنه " نظرا لأن النفى من معانى الحروف ، فـ (ما) به أولى من (ليس) ؛ لأن (ليس) فعل، وهى حرف ، بخلاف العمل فإن (ليس) فيه أصل لـ(ما) و(لا) و(إن) لأنها فعل وهن حروف "[2].

---

[1] الإمام السيوطى ، الأشباه والنظائر فى النحو :٧٥/٢ .بيروت ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥ م

[2] الإمام الرضى ، شرح الكافية الشافية : ٤٤٧/١ .

المكون التركيبى لـ (ما) :

ما تقدم ذكره فى إثبات أن (ما) أم باب النفى يؤكده صلاحيتها توزيعيا فى الدخول على كلا القبيلين : الاسم والفعل على السواء ، وهذا ما قرره الموروث النحوى القديم فى تأكيده على صلاحية هذا العنصر للدخول على الاسم والفعل سواء، هذا إذا صرفنا النظر عما ورد عن الطبرى من أن طلبها الاسم أكثر من طلبها الفعل "[1] ومردّ عدم قبولنا هذا الرأى راجع إلى عدم استناده على استقراء إحصائى لإثبات صحته .

أما عن دخولها على الأسماء فالملاحظ أن راحلتها عامة تشمل كل المقولات التركيبية للاسم ، مع الأخذ فى الحسبان أن لهذا العنصر سمة خلافية تعود إلى تأثيره فى مدخوله تأثيرا يترتب عليه تحول فى العلامة الإعرابية بوصفها علامة وظيفية منسوبة لهذا العنصر النافى ، أو عدم إجرائه هذا التأثير ، ولإقرار هذا الحكم أو ذاك كان من الحتم اللجوء إلى الاستعمالات اللغوية الواردة ، وهنا ظهر أن ثمة استعمالين، وردا عن العرب أصحاب اللغة :-

الأول : منسوب إلى الحجاز بين والتهاميين والنجديين ، وهؤلاء يقرون لـ(ما) ما لـ(ليس) من عمل ، بشروط معروفة . ومن ثم فهى عندهم تؤثر إعرابيا فى مدخولها ، إذ تلزم رفع اسمها بها ، ونصب الخبر بها أيضا ، وقد جاء فى الكشاف أن إعمال (ما) عمل (ليس) " هو اللغة القدمى الحجازية ، وبها ورد القرآن " [2] ولا أريد أن أعرض لخلافهم حول كنه هذا المنصوب بـ(ما) هل هو خبرها طبقا للبصريين أو منصوب على نزع الباء – طبقا

---

[1] ابن جرير الطبرى : تفسير الطبرى : ٣٧٤/٢ .

[2] الإمام الزمخشرى ، تفسير الكشاف : ٢٥٤/٢ .دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . ط١ : ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م .

للكوفيين -- محتجين بأن الحجازيين لا يكادون ينطقون إلا بالباء " فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه، فنصبوا على ذلك " [1] وسواء صح هذا التوجيه أو ذاك فـ (ما) لها تأثير فى العلامة الإعرابية لمدخولها .

الثانى : منسوب إلى التميميين ، وغير أهل الحجاز ونجد – على حدّ قول المالقى [2] – وهى عند هذا الفريق لا تؤثر إعرابيا فى مدخولها ، ومن ثم يبقى المبتدأ بعد دخولها باقيا على حالته الإعرابية والوظيفية ، والخبر كذلك ، وقد ذكر المالقى أن هذا الاستعمال هو القياس ، لعدم اختصاصها بالدخول على قبيل بعينه من الأسماء والأفعال " ومالا يختص ، بل يدخل على النوعين لا عمل له بحكم الأصل " [3]وقبله وصف الفراء [4] هذا الاستعمال بأنه أقوى الوجهين فى العربية.

وبصرف النظر عن هذه الأوصاف فإن ما ينبغى إقراره هو " أن المتكلم بمستوى اللغة العربية الفصحى حرّ فى إجراء التأثير الإعرابي بـ(ما) عند استيفائها شروطها ، أو عدم إجرائه "[5].

أما عن دخولها على الأفعال فإن من يعرج صوب الضابط التركيبي لها حالتئذ يمكنه القول بأنها تدخل على كلا النوعين اللذين يصلحان للنفى ،

---

[1] الإمام أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، معانى القرآن :٤٢/٢ . تحقيق محمد على النجار . الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر .

[2] أحمد بن عبد النور المالقى ، رصف المبانى : ٣١٣ تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق د٠ت.

[3] السابق : ٣١٣ .

[4] الفراء . معانى القرآن : ٤٢/٢ .

[5] د٠ محمد حماسة ، بناء الجملة العربية ٢٩٥ .

وهما : الماضى والمضارع ، بخلاف الأمر الذى لا يصلح لذلك لدلالته على الطلب .

وعن سمة التأثير الإعرابي لـ(ما) فى مدخولها الفعلى يلاحظ أن ثمة اتفاقا عاما بين النحاة على تعطل هذه السمة تماما حال دخول (ما) على ألأفعال ، إذ لا يحدث لمدخولها الفعلى أى تأثير إعرابي وظيفى ، يقرر هذا صاحب المغنى فى قوله : " إن دخلت – يقصد (ما) – على الفعلية – يقصد الجملة الفعلية – لم تعمل "[1] ويؤكده بعبارة أكثر صرامة ووضوحا صاحب الجنى الدانى فى حديثه عن (ما) حال دخولها على الأفعال ، فيذكر أنه " لا خلاف بينهم فى أنه لا عمل لها "[2]، ولا شك أن سريان هذا الحكم لا يتم تطبيقه إلا حال كون مدخولها الفعلى مما اصطلح على تسميته بالمضارع، لما نعلمه من أن هذا النوع من الأفعال هو الذى يقبل التأثر بالعوامل ، أما الماضى فلا شأن له بذلك لبنائه .

– المكون الدلالى والتداولى لـ (ما) :

ما ينبغى الإقرار به لضبط المكون الدلالى لـ (ما) هو أن هذا العنصر النافى أحادى الوجه ، بمعنى أن ما يقدمه من الأوجه المعرفية ليس إلا وجها واحدا هو النفى فحسب ، وقد سبقت إشارة فى هذا البحث إلى أنّ النفى به نفى محض خال تماما من تقديم أى وجه معرفى آخر ، يمكن أن يظهر فى تراكيبها ، ولذا فإن درجة النفى فيها هى الدرجة الأولى من درجات النفى ، وتعبر عن أولى مراحل الاعتقاد لدى المتكلم ، ويوازيها فى وجه الإثبات المعرفى ما أطلق عليه بالابتداء المحض المفيد لمعناه من مجرد التركيب ،

---

(1) ابن هشام ، مغنى اللبيب : ٣٠٣/١ .

(2) المرادى ، الجنى الدانى : ٣٢٩ .

ودرجته هى درجة القول الابتدائى ، وعليه فوجه النفى بـــ(ما) هو أضـــعف أوجه النفى ، ودرجته فى الاعتقاد هى أقلها ، ومجمل أقوال النحاة فى ذلـــك دليل مرجح لما ذهبت إليه ، وكلها يثبت أن النفى بـــ(ما) إن لم يكن ضعيفا ، فإنه – على الأقل – لم يقو قوة غيره من العناصر النافية الأخرى ، وحجتهم فى ذلك أنها لنفى (فَعَل) أو (يفعل) الابتدائيين ، أى أن التركيب معها لا يعدو أن يكون مجرد إخبار عن حكم يعتقد المتكلم أنه الحكم الوارد الذى ليس محل نزاع أو خلاف أو إنكار، ولا يريد المتكلم من الإخبار بـــه ســـوى إضـــافة معلومة لم تكن متوفرة عند المخاطب ، وطبقا لما فى النحو الـــوظيفي فـــإن المكون الحامل لتلك المعلومة يسمى **بؤرة الجديد** " وهى التى لا تدخل فـــى القاسم الإخبارى المشترك بين المتكلم والمخاطب " [1]، علما بأن مجال النفى بـــ(ما) لهذا النوع من البؤرة إنما يقع على الحمل برمته ، ولا يقع على أحد موضوعاته ، وهذا نفسه هو ما ذكره النحويون القدامى من أن (مـــا) تنفـــى الجملة ، ولذا أوجبوا تصدرها على الجملة ، ولم يبيحوا أن يتقدم مكون مـــن مكونات الجملة عليها ، وهذا – بالطبع – بخلاف غيرها من وحدات النفـــى الأخرى ، فإذا جاز قولنا :

– زيدا لم أصدق . وقولنا : زيدا لا أصدق . وقولنا : زيدا لن أصدق فإنه لا يجوز قولنا : زيدا ما أصدق، وتفسير ذلك – حسب النحو الوظيفى – راجع إلى اختلاف حيّز النفى ، فهو المفعول به فى الأمثلة الثلاثة الأولـــى ، وتقدم لأنه يحمل المكون البؤرى الذى انصب عليه النفى ، أما المثال الأخير فلم يصح تقديم المفعول على (ما) لأنها تخصص النفى على مستوى الجملة

---

[1] د. أحمد المتوكل . الوظائف التداولية فى اللغة العربية : ١١ الدار البيضاء . دار الثقافة ، ط ١٤٠٥ هـــ ١٩٨٥م .

برمتها ، وتقديم أحد معمولات الفعل عليها يؤكد أن انصباب النفى عليه وحده ، مما يجعله فى موقع بؤرة المقابلة، ويؤدى إلى نقل التركيب من بؤرة الجملة إلى بؤرة المفرد : وقد أسلفنا :القول إن النفى بـ(ما) ينصب على الجملة ، لا على المفرد .

وما خلصنا إليه يجعلنا ندهش من مقولة سيبويه التى وزع فيها عناصر النفى على الخريطة اللغوية ، وذلك حين وضع بإزاء كل تركيب مثبت ما يوازيه من تركيب منفى ، فذكر فى هذا الصدد أنه إذا قيل : " فعل فإن نفيه لم يفعل ، وإذا قال : قد فَعَل فإن نفيه لمّا يفعل ، وإذا قال : لقد فَعَل فإن نفيه ما فعل ، لأنه كأنه قال : والله لقد فعل ، فقال : والله ما فعل " [1].

ولا أتفق مع ظاهر هذا النص ، لأنه يكشف أن النفى ب(ما) آكد منه بـ(لم) و(لما)، إذ إنه بإزاء التركيب المثبت المؤكد بالقسم ، وباللام المتصلة بنون التوكيد، وبـ(قد) ، وذلك بخلاف التركيب المنفى بـ(لما) الذى جعله بإزاء المثبت المقترن بـ(قد)، وبخلاف التركيب المنفى بـ(لم) الذى جعله بإزاء أسلوب الإثبات الابتدائى ، وما وقفت عليه من أقوال النحاة – كما سنرى عند معالجة (لم) – يؤكد لدى حدسا عاما هو أن هناك نوعا من الاتفاق بين النحاة يؤكد أن (لم) أقوى فى تأديه معنى التوكيد من (ما) ، أو أنها بالنسبة إلى (ما) قوتها نسبية ، ثم إن من يتأمل نص سيبويه يتبين أن استعمال سيبويه لـ(ما) فى أسلوب القسم راجع إلى اختصاصها بالوقوع فى جواب القسم، دون أخويها اللذين لا يصلحان فى هذا الموقع ، ثم إن التوكيد فى تركيبها راجع إلى القسم، وهذا ما ذكره أحد الدراسين فى قوله : " التوكيد فى حالة (ما) مع القسم ليس من عمل الأداة ، وإنما هو من عمل

---

[1] سيبويه ، الكتاب : ١١٧/٣ .

القسم الذى لا ينكر أحد أنه يؤكد معنى الجملة نفيا أو إثباتا ، فالنفى بـ (مـا) الذى يحتاج فى توكيده إلى القسم أضعف من النفى بـ (لم) التى لا تكـون جوابا للقسم " [1].

نخلص إذن إلى ما بدأنا به الحديث عن هذا العنصر النـافى ، وفيـه استقر بنا المطاف إلى أن النفى بـ (ما) هو أولى درجات النفى التى تعبـر عن أولى مراحل الاعتقاد لدى المتكلم ، وهى الدرجة التى تـوازى درجـة القول الابتدائى المفيد للمعنى من مجرد التركيب ، ويؤيدنا فـى ذلـك عـدة ظواهر سياقية يكثر مصاحبتها لهذا العنصر ، لإضفاء أوجه معرفية مصاحبة كالتوكيد والنص على العموم ، من هذه الأدوات المصاحبة التى يكثر مجيئها مع (ما) ما يلي :

١- الباء :

وزيادة الباء – عندى – ليس اعتباطا ، أو أمرا عشوائيا ، وإنما هـو وسيلة من وسائل توكيد النفى للجملة ، إذ ينبغى ألا يكون هناك شـك بـأن وجود أداتين لأداء معنى واحد يقويان هذا المعنى ، ويثبتانه ، وكـأن اللغـة لجأت إلى هذه الزيادة لجبر النقص الذى يفهم من معنى العنـصر الأول ، أو لنقل لإضفاء معنى جديد لا يقدمه عنصر النفى (ما) ، وسوف نرى أن (ليس) عنصر لغوى يؤدى درجة النفى التى تقدمها (ما) ومـن ثـم لجـأت اللغـة لتعويض هذا النقص باللجوء إلى عنصر لغوى يقوى هذا المعنى ، ولذا أجمع النحاة على أن النفى مع الباء فى خبر (ما) أو (ليس) آكد منـه بـدونها [2] ،

---

[1] د. مصطفى النحاس . التطور الوظيفى لأدوات النفى فى العربية :١٠٩ رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية دار العلوم .

[2] راجع على سبيل المثال: ابن هشام، مغنى اللبيب : ١/١١٠، وابن يعيش، شرح المفصل: ٨/١٣٨، ١٣٩.

طبقا لمبدأ عام عندهم – وعندنا – يقرر أن كل ما فى المبنى لابد لـه مـن معنى فى الجملة ، ومن العجيب حقا أن نجد أن دخول الباء مقتـصر علـى هذين العنصرين – على الأصح من أقوالهم– دون غيرهما، وكذلك (مـن)، والمتتبع لمجمل أقوالهم حول المعطيات اللغوية لزيادة الباء يدرك أن الغرض من ذلك يتمثل فى زيادة وجه معرفى زائد عن مجرد النفى، وذلك هو توكيد فكرة النفى ذاتها .

٢- (من) :

وهى وسيلة أخرى لجأت إليها اللغة لجبر النقص فى معنى النفى فـى (ما) ، وثمة اتفاق عام بين النحاة القدامى على أن زيادة العنصر (من) إنمـا يعبر به المتكلم عن معنى دلالى وافد ، هو التنصيص على العموم وتوكيـده وهذا المعنى لا يبلغه النفى بـ(ما) وحدها ، ولذ أجبر هذا النقص بزيـادة (من) التى تفيد نفى الجنس ، واستغراقه، يؤكد هذا ما جاء فى الأصول مـن أنه " إذا قلت : ما من رجل فى الدار لم يجز أن يكون فيها أحد البتة " [١].

ويؤكد المعنى نفسه فى مكان آخر من أصوله ، وفيه يبين أن (من) فى مثل: ما من رجل فـي الدار تُبين أن الجنس كله منفى، وأنه لـم يـرد القائل أن ينفـى رجلا واحدا " [٢].

هذا مع الأخذ فى الحسبان بأنه إذا كان حيّز النفى بـ (ما) منصبا على النكرة أفادت معنى العموم ، كما فى مثل : ما رجل قائما ، غير أن العمـوم هنا ، لم تؤده وحدة النفى (ما) ، وإنما جاء من وقوع النفى على النكرة ، لأن وقوع النكرة – طبقا لأقوالهم – في سياق غير الموجب تدل فى ظاهرها على العموم ، إلا إذا صرفتها قرينة عن هذا المعنى فإنها تفيد ما صـرفتها إليـه

---

[١] ابن السراج ، الأصول فى النحو : ٩٥/١ .

[٢] السابق : ٢٥٩/٢ .

القرينة ، كأن نقول تذييلا على المثال السابق : ما رجل قائما بل رجلان ، ويؤكد مثل هذا التركيب ما نؤكده من أن النفى ب(ما) هو أولى درجات النفى ، أى أنه وجه معرفى لا يعنى سوى معنى النفى مجردا .

٣- (إنْ) :

إن المتتبع لمجمل أقوالهم حول (إن) المقترنة ب (ما) يدرك أن مجىء هذا العنصر بعد (ما) إنما يهدف إلى توكيد فكرة النفى ذاتها ، يقوى هذا التوجه ما جاء فى شرح المفصل منسوبا إلى الفراء من أن " (ما) و (إن) جميعا للنفى ، كأنها تزاد هاهنا على النفى مبالغة فى النفى وتأكيدا له ، كما تزاد اللام تأكيدا للإيجاب فى قولك : إن زيدا لقائم ، وغالى فى ذلك – يعنى الفراء – حتى قال : يجوز أن يقال : لا إنْ ما ، فيكون الثلاثة للنفى " [١] وجاء فى البرهان ما يفيد اطراد زيادة (إن) بعد (ما) ؛ وأن فى الجمع بينهما تأكيداً للنفى ، فهو بمنزلة تكرارها " فهو عند الفراء من التأكيد اللفظى ، وعند سيبوية من التأكيد المعنى "[٢] .

ولذا فأنا لست مع ابن يعيش فى وصفه هذا التوجه من الفراء بالغلوّ ، فاعتقادى أن هذا القول للفراء يثبت فهمه لمراتب النفى ودرجاته التى تختلف طبقا لدرجات اعتقاد المتكلم ، ومراعاته لظروف السياق ومقتضى الأحوال ، والإ زدنا على وصف ابن يعيش له بالغلوّ أوصافا أخرى كالعبثية والإسراف مثلا ، كما أننى لست مع الدكتور إبراهيم أنيس فى نظرته إلى أن تعدد تلك الأدوات يقع دائما فى تلك اللغات التى صغرت فيها الأداة ، فأصبحت مكونة من حرف، أو مقطع قصير، وذلك خشية أن تغمر أصوات الجملة ذلك

---

[١] ابن يعيش ، شرح المفصل : ١٢٩/٨ .

[٢] الإمام الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن : ٧٥/٣ .

الصوت الضئيل، فلا يلتفت إليه أحد"[1] ومردّ عدم اتفاقى لهذا القول راجع إلى مجافاته للمسلك اللغوى الذى احتفظ بكل ما فيه من أدوات، وبخاصة تلك الأدوات الضئيلة الحجم ولم تستطع أصوات الجملة أن تغمرها ــ على حدّ قوله ــ فبقيت مع عدم وجود أداة أخرى لتوكيدها، والذى أذهب إليه هو أن تعدد الأدوات إنما جاء لتقوية معنى النفى الذى يفهم من (ما) وتلك التقوية بدورها إنما هى إستجابة لدرجة يعبر من خلالها المتكلم عن يقين شديد، لا يبلغه النفى بـ (ما) .

الجهة الزمنية التى يقدمها العنصر النافى (ما) .

والحديث عن الجهة الزمنية لـ (ما) مرتبط ارتباطا شديدا بما قررناه لها من أن النفى بها هو أولى درجات النفى، وهو ما يمكن تسميته بالنفى الابتدائى الموضوع بإزاء الإثبات الابتدائى، وفيه يعبر المتكلم عن أولى مراحل الاعتقاد التى لا تصل إلى حد اليقين الشديد، كهذا الذى سوف نجده فى (لن) أو (لا) مثلا، فإذا عرجنا صوب العنصر (لن) مثلا نجده نفيا لـ (سوف) أى أنه موضوع بإزاء التركيب المثبت سوف يفعل، أو سيفعل فى حين أن (ما) نفى لـ (فعل) أو (يفعل) الابتدائيين، وإثبات الحدث، أو نفيه فى الاستقبال يدل على اعتقاد أقوى من إثباته أو نفيه فى الحال، أو حتى فى الماضى، ومن خلال هذا التصور نعرج صوب تحديد الجهة الزمنية لـ (ما)، وفيها سوف نتبين أن تحديد الجهة الزمنية لها يتم حسب تحديد ورودها فى السياقات اللغوية وطبقا لمدخولها المعجمى، على الوجه الآتى :

١- **تحديد الجهة الزمنية فى المضى**، وذلك إذا كان مدخولها المعجمى فعلا ماضيا، وجاء فى التراث أن المضى معها مضى نسبى، غير

---

[1] د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة : ١٠٩.

مطلق، إذ إن المضى معها قريب من الحال، ينص على هذا ابن يعيش فى مجال الموازنة بينها وبين (لم)، فى قوله : "فإن قيل : فما الحاجة إلى (لم) فى النفى، وهلا اكتفى بـ (ما) من قولهم : ما قام زيد؟ قيل : فيها زيادة فائدة ليست فى (ما)، وذلك أن (ما) إذا نفت الماضى كان المراد ما قرب من الحال، ولم تنف الماضى مطلقا"[1] .

٢- تُخلّص الجهة الزمنية للحضور أو زمن الحال، وذلك إذا كان مدخولها المعجمى:

أ- فعلا مضارعًا، ينص على هذا ابن هشام فى المغنى، إذ يقول : "وإذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال"[2] ومن قبله أشار الإمام عبد القاهر إلى أن ما تنفرد به (ما) هو نفى الحال، وذلك فى مقام عرضه للحروف التى تشترك فى معنى، ثم ينفرد كل منها بخصوصية فى ذلك المعنى، "فيضع كلا من ذلك فى خاص معناه، نحو أن يجئ[3] بـ (ما) فى نفى الحال، وبـ (لا) إذا أراد نفى الاستقبال" وبالطبع فإن جهة الزمن لهذا الفعل كانت صالحة للدلالة على الحضور، أو الاستقبال قبل دخول (ما) عليه، وبدخولها عليه تتحدد الجهة الزمنية للفعل بالدلالة على الحال دون الاستقبال، وقد أوردت فى بحث لى عن التراكيب المقاربة ما حكم به ابن السراج[4] على مثل قولهم : ما يقوم زيد غدا بأنه

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل : ٨/١١٠.

(٢) ابن هشام، المغنى: ١/٣٠٣.

(٣) الإمام عبد القاهر، دلائل الإعجاز : ٨١، ٨٢.

(٤) ابو بكر ابن السراج، الأصول فى النحو : ١/٩٣. تحقيق الدكتور عبد الحسن النتلى . بيروت. مؤسسة الرسالة . الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

قبيح؛ لأن هذا الموضع ـ يعنى الدلالة على انصراف جهة الفعل صوب المستقبل ـ خصت بـ (لا)، وقد أوردت آنئذ أن الحكم بالقبح على هذا التركيب ناتج عن خرقه لقاعدة دلالية تنص على أن المعنى الدلالى لـ (ما) هو نفى الحال، وهذا ما لم يتوفر فى التركيب الذى أورده ابن السراج، كما أوردت آنئذ أنه يمكن تفسير القبح بأنه ناتج عن خرقه لقاعدة تركيبية، مردّها إلى أن حرف النفى (ما) لا يتوافق توزيعيا مع الظروف الدالة على الاستقبال، ومنها (غدا)، ومن ثم فإن فى مثال ابن السراج خللا تركيبيا؛ لعدم التطابق التوزيعى الذى يحتم استجابة كلمات التركيب بعضها لبعض، بحيث تصبح كل منها من خصائص الأخرى[1].

ب- اسما، أو لنقل جملة اسمية :

ومن مجمل ما جاء فى تراثنا النحوى خاصا باقتران (ما) بالجملة الاسمية ندرك أنها عند اقترانها بهذا النمط من الجمل تتحدد جهتها الزمنية فى نفى الحال، من ذلك مثلا ما جاء فى أمالى ابن الشجرى من أنه "إذا قيل : ما زيد مصليا، وليس زيد مصليا لم يذهب باسم الفاعل إلا مذهب الحال[2]" ومثله ما جاء فى شرح المفصل من أن "وجه الشبه بين (ليس) و(ما) أنّهما جميعا لنفى ما فى الحال[3]".

---

[1] راجع : د. طه الجندى، التراكيب المقاربة فى ضوء أصول ابن السراج . بحث منشور فى كتاب المؤتمر الثالث لقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم : ٤٤٧/١ ـ ٥٠٢ .

[2] ابن الشجرى، أمالى ابن الشجرى : ٢٣٩/٢ .

[3] ابن يعيش، شرح المفصل : ١٠٨/١ .

ومحصول ما نخلص إليه من قول هو أن هناك ارتباطا بين عنصر النفى (ما) وتحديد جهته الزمنية فى الدلالة على نفى الحال، حتى فى نفيه للمضى إنما كان ذلك مشروطا بقرب جهة المضى من الحال، وفى هذا ما يؤكد ما سبق تقريره من أن النفى بـ (ما) هو أولى درجات النفى التى يعبر فيها المتكلم عن أولى مراحل اعتقاده التى لا تصل إلى حد اليقين الشديد، وذلك لأن درجة نفى الحال لا تصل فى قوتها إلى درجة نفى المستقبل لاحتياج نفى المستقبل إلى اعتقاد أقوى من نفى الحال .

العنصر الثانى (ليس)

آثرت وضع هذا العنصر تاليا للعنصر الأول (ما) لما أراه من مشاركته إياه فى تقديم معنى النفى المجرد، غير الحامل لأية ظلال دلالية أخرى يمكن فهمها مع النفى، كما أنه يشارك (ما) فى أن حيز النفى معهما ينصب على الجملة برمتها، لا على مكون من مكوناتها، هذا مع الإقرار سلفا بأن فى هذا العنصر شيئا من الغرابة، سواء أكان فى موضعه الذى عالجه النحاة من خلاله، إذ أنه مثلا لا يشارك (كان) وأخواتها فى شئ إلا فى مجرد التأثير الشكلى الإعرابى الذى يحدثه فى الخبر، أم فى وجوده بين عناصر النفى التى اتفق الجميع على حرفيتها إلا (ليس)، وسيتضح كل ذلك من خلال معالجتنا للمكونين: التركيبى والدلالى لهذا العنصر .

أولا : المكوّن التركيبى لـ (ليس) :

بذهابنا صوب المكوّن التركيبى لهذا العنصر النافى نتبين أنه مكون من وحدتين رئيستين، ينبغى الوقوف أمامهما :

الأولى : العنصر النافى نفسه .

الثانية : مدخول هذا العنصر .

وفى تحديدنا لهذا العنصر ننطلق من اضطراب النحاة فى النظر إلى وضعه، ورؤيتهم لكنه حقيقته، وهنا نقابل بنوع من الاختلاف الحادّ بينهم، تمثل فى تردّدهم فى وضعه فى القسم الخاص بالأفعال بوصفه عنصرا يقبل علامة الفعل، كما أنه يحمل الضمائر، ولا يكون هذا المسلك إلا فى الأفعال، وتلك هى رؤية جمهورهم مستدلين ــ كما فى الجنى ــ "باتصال الضمائر المرفوعة البارزة بها، واتصال تاء التأنيث، ووزنها (فَعِل) بكسر العين"[1]، ولعله من أجل ذلك ــ المشاركة فى الفعلية ــ جعلوه فى باب (كان) إلى جانب ما يجمعها جميعا من رابط الاشتراك فى العمل.

وهناك من ذهب[2] إلى القول بحرفيتها مستدلا بعدم وجود مصدر لها، وعدم تصرفها، وعدم انطباق صورتها على أوزان الفعل، ثم إنها فوق ذلك كله لفظ يدل على معنى فى غيره فحسب، وعند هؤلاء أن "(ليس) لو كان فعلا لكان ذلك لدلالته على حصول معنى السلب مقرونا بزمن مخصوص، وهو الحال، وهذا المعنى قائم فى (ما)، فوجب أن يكون (ما) فعلا، فلما لم يكن هذا فعلا، فكذا القول فى ذاك[3]"

وقد توسط بين هؤلاء وأولئك فريق ثالث، يقف على رأسه صاحب رصف المبانى، وعنده أن هذا العنصر النافى ليس متمحضا فى الحرفية، ولا فى الفعلية، وردّ الخلاف بين الرؤيتين إلى تعدد وجهة النظر، فمن نظر إليه من جهة أنه يدل على معنى فى غيره ذهب إلى حرفيتها، ومن نظر إلى مسلكها توزيعيا من حيث اتصالها بالضمائر وبتاء التأنيث ذهب إلى فعليتها،

---

[1] المرادى، الجنى الدانى حروف المعانى : ٤٩٣ .

[2] راجع : أحمد عبد النور المالقى . وصف المبانى : ٣٠١.

[3] راجع د. أحمد ماهر البقرى، أساليب النفى فى القرآن : ٧١ القاهرة. دار المعارف ١٩٨٠م.

وخلص من ذلك إلى القول بأنه "إذا وجدت بغير خاصية من خواصّ الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية إنها حرف لا غير كـ (ما) النافية ... وإذا وجدت بشيء من خواص الأفعال التى ذكرناها قبل، قيل : إنها فعل؛ لوجود خواص الأفعال فيها"[1] .

أما عن بنية هذا العنصر، وأصله التاريخى فثمة من يذهب إلى أنه أصل مستقل بنفسه، والخليل على أنها مركبة من (لا أيْس) فطرحت الهمزة، وألزقت اللام بالياء، وهو قول الفراء أيضا[2]، يدل على ذلك قول بعض العرب : ائتنى به من حيث أيْسَ وليس، وجئ به من أيس وليس أى من حيث هو، وليس هو وأيس تعنى الوجود، وليس تعنى عدم الوجود "والنظر إلى اللغات السامية يدلّ على هذا، فالمادة (أيش) فى العبرية تفيد الوجود والمادة (أيت) فى الآرامية تفيد الوجود، وقد ركبت (لا) مع هذه المادة التى تفيد الوجود[3]" ولم يخرج ما جاء فى الفلسفة اللغوية عن هذا، "فهذا العنصر مركب من (لا) حرف نفى، و(أيس) الدال على الكون المطلق، فأدغمتا معا وكونتا كلمة واحدة"[4] .

العنصر الثانى : المدخول المعجمى لـ (ليس) :

ما توفر لدينا من المعطيات اللغوية لاستعمال هذا العنصر يجعلنا نذهب إلى أن مدخول هذا العنصر محدد بنمط معين من الألفاظ، هو ما اصطلح على تسميته بالاسم، أو لنقل : بالجملة الاسمية هذا بالطبع إذا صرفنا النظر عن بعض الاستعمالات القليلة التى اقترنت فيها (ليس) بالفعل ، ومن

---

(1) المالقى، وصف المبانى : ٣٠١.

(2) راجع ابن منظور . لسان العرب : مادة (ليس).

(3) د. مصطفى النحاس، التطور الوظيفى لأدوات النفى فى العربية ص ٨٧ وانظر : برجشتراسر . التطور النحوى للغة العربية : ١١١.

(4) جورجى زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية : ١٠٧. القاهرة، دار الهلال ١٩٦٩م.

ذلك ما حكى عن سيبويه من قولهم : ليس خلق الله أشعر منه، ومثله ما روى عن عمر رضى الله عنه من قوله : فيتحينون الصلاة ليس ينادى لها ، وحتى فى هذه الاستعمالات فإنه يمكن توجيهها على أن (ليس) حاملة لضمير الشأن ، وهو اسمها مقدارا فيها والفعل ومتعلقاته الخبر، ويعنى هذا أن ليس ترد فى الاستعمال اللغوى ، وليس لها إلا مدخول واحد، يتحدد بكونه جملة اسمية .

أما عن تأثيره الشكلى فى مدخوله فكلنا يدرك أن لهذا العنصر تأثيرا يترتب عليه تحول فى العلامة الإعرابية للخبر، إذ تتحول فيه العلامة الإعرابية من علامة خاصة بالرفع إلى العلامة الخاصة بالنصب ، وبالطبع فإننا لن ننظر إلى ما ورد من قولهم : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، لأنه لا ينبغى أن نبنى القواعد على مثل هذه الاستعمالات النادرة التى تمثل بديلا لهجيا لا يمكن تناول الفصحى من خلاله .

المكون الدلالى لـ (ليس):

وتحديدنا للمكون الدلالى لهذا العنصر ينطلق مما أوردناه آنفا عن غرابة هذا العنصر بين أخوانه المشاركة له فى العمل، وأيضا بين أخواته المؤدية لما يقدمه هو نفسه من معنى النفى ، ويمكننا أن نقرر هنا بأن غرابة هذا العنصر راجعة إلى أنه عنصر لم تصطنعه اللغة اصطناعا لأداء معنى النفى ، وإنما تسرب إلى العربية من أصلها السامى القديم ضمن ركام كبير من الألفاظ الموروثة التى احتفظت بها اللغة، وقد بان لنا أن استعمال هذا العنصر فى أصله السامى يعنى نفى الوجود أو نفى الكون ، وعندما انتقلت إلى محيط العربية احتفظت بالمعنى نفسه الذى كانت تؤديه فى الأصل السامى، دون اكتساب معنى وافد عن مجرد النفى المطلق، وهذا – عندى – هو ما يفسر وجود وحدتين تؤديان معنى متطابقا تقريبا ، ويستعملان فى طبقة مقامية واحدة ، وهى الدرجة الأولى من درجات النفى التى يعبر المتكلم

من خلالها عن معنى لا يصل إلى حد اليقين الشديد والقاطع، إذ لا تعدو أن تكون معلومة ابتدائية جديدة يجهلها المخاطب ، ويريد المتكلم إعطاءه إياها ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن هناك تراكيب لا يمكن نفيها بـ (ما) ، لقصور خطاها عن التعبير بها فهنا يكون اللجوء إلى (ليس) أمرا لازما ، ومطلبا حتميا ، فمن ذلك التراكيب التى يحمل فيها العنصر النافى ضميرا ، فتكون (ليس) هى الكفيلة بذلك ، والمتصدرة له دون (ما) ، لأن هذه لا تحمل الضمير، إذا لا يقال : زيد ما قائما ، كما يقال : زيد ليس قائما [1] ، لما نعلم من أن (ما) حرف والحروف لا تتحمل الضمير ، بخلاف الأفعال ولعل تفرد (ليس) بمثل هذه الاستعمالات كانت السبب فى جعل العربية تحتفظ لها ببعض السمات الفعلية التى لا توجد فى أخواتها النافيات .

ومن هنا يمكن القول بأن (ليس) عنصر نفى يشكل مع (ما) نوعاً من التكامل، إلى جانب ما بينهما من تطابق فى كثير من الاستعمالات ، فكلاهما يقدم معنى النفى مطلق، أو المطلق[2] النفى فى صورته المجردة الخالية من أية ظلال دلالية أو تداولية ، سوى أداء معنى النفى لمضمون الجملة من غير تنصيص على نفى الجنس مثلا، كهذا الذى ذكره ابن مالك مستدلا بقوله :" ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء " إذ زعم أن فيه شاهدا على استعمال (ليس) للنفى العام المستغرق به الجنس [3] ، ويمكن الردّ بأن إفادة معنى الجنس هنا إنما جاءت من النكرة المنفية (ليس صلاة) لأن النكرة فى سياق النفى تفيد العموم – كما هو معلوم عند أهل هذه الصناعة " ،

---

[1] الإمام السيوطى ، الأشباه والنظائر : ٢٢٨/٢ .

[2] راجع : الإمام الرضى ، شرح الكافية : ٢٦٧/١ .

[3] راجع: الإمام الزركشى، البرهان فى علوم القرآن : ٣٩٦/٤ والإمام السيوطى . الإتقان فى علوم القرآن : ٢٤٢/٢ .

وعندى أن ثمة أمرا آخر متصلا بما سبق إقراره من أن حيز النفى بـ (ليس) ينصب على الجملة برمتها والأخذ بقول ابن مالك من أن النفى قد يستغرق الجنس يجعل حيز النفى ينصب على مكون من مكونات الجملة ، وهو الاسم النكرة ، أو لنقل – كما فى النحو الوظيفى – هو المكون البؤرى ، الذى ينصب النفى عليه ، وبذا يختلف نوع البؤرة من بؤرة الجملة برمتها إلى بؤرة مفرد أى تقع على مكون من مكوناتها فحسب .

يبقى أن أشير إلى أن ما يؤيد ما ذهب إليه من أن (ليس) مثل (ما) فى تقديمها الوجه المعرفى النفى بمعناه المطلق الذى .

يعبر عن أولى مراحل الاعتقاد الموازية لدرجة القول الابتدائى المثبت أنه إذا أريد تقوية وجه النفى المعرفى بتوكيده، أو بجعله مستغرقا لأفراد جنسه تلجأ اللغة لذلك بواسطة الوسائل نفسها التى لجأت إليها اللغة عند إضفاء هذه المعانى فى التراكيب التى استعملت فيها العنصر السابق (ما)، فكثر اقتران خبرها بالباء، كما وجدنا فى (ما)، ولا أريد أن ما سبق آنفا من أن مجئ الباء إنما حدث بوصفه وسيلة من وسائل توكيد النفى، وتقوية معناه[1]، وقد لجأت اللغة لذلك لتعويض ما تجده فى العنصر (ليس) من قصور فى تأدية وجه النفى، ووجه معرفى آخر هو توكيد فكرة النفى ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لزيادة عنصر آخر، مثل (من) التى تقدم وجها معرفيا آخر يتمثل فى التنصيص على نفى الجنس عن مدخول (ليس)، وهذا المعنى لا تتمكن من أدائه (ليس) وحدها، بل يكون ذلك بمعونة هذا العنصر الوافد الذى قدم هذا الوجه المعرفى الجديد، ونقل فى الوقت نفسه حيز النفى الذى كان ينصبّ على مضمون الجملة برمتها إلى مكون من مكوناتها هو العنصر المنكر الذى اقترنت به (من)، ولنتأمل قول الرسول مثلا : "ليس من نفس تقتل ظلما إلا

---

[1] راجع مثلا : ابن السراج، الأصول فى النحو : ١/٩٠.

كان على ابن آدم الأول كفل منها" وفيه نلحظ أن المكون البؤرى الذى انصب عليه النفى، ووقع فى حيزه هو مدخول (من) (نفس) ويعنى ذلك انتقال حيز النفى من حيز الجملة برمتها، إلى التركيز على نفى مكون من مكوناتها فحسب .

(ليس) والجهة الزمنية :

يمكن أن نتخذ نقطة انطلاقنا فى تحديد الجهة الزمنية لـ (ليس) مما استقر الأمر عليه من أنها تنفى مضمون الجملة على الإطلاق، أى أنها — كما قيل — لمطلق النفى، وعندى أن تقديمها للنفى بهذه الصورة المطلقة يمكن سريانه على تحديدها للجهة الزمنية المنفى بها، بحيث يمكننا القول : إن النفى بهذا العنصر يصدق على المنفى فى أى زمن، دليلنا على ذلك اتساق هذا الرأى مع الأصل التاريخى لـ (ليس) الذى يعنى نفى الكون، أو نفى الوجود، وهى دلالة لا تعنى سوى مجرد النفى غير المرتبط بزمن، كما يؤكد هذا التوجه ما نجده من كثرة استعمالها فيما جرى مجرى المثل والحكمة، وغيرهما من المعانى التى تصدق فى كل زمان ومكان، ولنتأمل قول الله تعالى : "وليس الذكر كالأنثى"[1] .

وقول الرسول مثلا :

"ليس الشديد بالصرعة"

"ليس الواصل بالمكافئ"

"ليس الغنى عن كثرة"

وفيها نلاحظ أن النفى الذى الذى جاء من قبل (ليس) هو نفى مطلق لا يمكن ارتباطه بزمن، وعليه فإن البحث يرى فيما ذكره سيبوية من أن (ليس) للنفى مطلقا دون التقييد بزمن هو قول أصاب كبد الحقيقة .

---

[1] سورة آل عمران : آية ٣٦.

وعندى أنه لا يوجد كبير خلاف بين هذا التوجه، وما استقر عليه كثير من قدامى النحاة من أن حيز النفى بـ (ليس) ينصب على الحاضر فحسب، أو على حد قول المرادى إن "مذهب أكثر أهل النحو أن (ليس) و (ما) الحجازية مخصوصان بنفى الحال"[1] وقريب من هذا القول ما ذكره ابن هشام من أن "(ليس) كلمة دالة على نفى الحال، وتنفى غيره بالقرينة"[2]، ومثله ما ذكره الزركشى من أن (ليس) تنفى مضمون الجملة فى الحال، "إذا قلت : ليس زيد قائما نفيت قيامه فى حالك هذا، وإذا قلت : ليس زيد قائما غدا لم يستقم، ولهذا لم يتصرف، فيكون فيه مستقبلا"[3] أقول لا أرى كبير خلاف بين هذا الطرح وما ارتضيناه لها من تأدية معنى النفى المطلق غير المقيد بزمن، شريطة أن تتسع رؤيتنا لرقعة الحال الزمنية، بحيث تنظر إلى الحال على أنه ممتد من الماضى ومنطلق صوب المستقبل، فرقعة الحال ـ طبقا لذلك ـ تشمل الأزمنة الثلاثة، وهذا ما يقره رواد الاتجاه الأول .

العنصر الثالث : (لا)

ليس ثمة من شك فى أن (لا) من العناصر واسعة الدوران فى الاستعمالات اللغوية، لذا فحديثنا عنها سوف يقتصر على البيئة اللغوية التى يؤدى فيها معنى النفى فحسب، ولن يتطرق مثلا للأنماط التى يقدم فيها معنى العطف، أو النهى، أو الجواب أو ما حكم بزيادتها فيها مع الإقرار بأن معنى النفى لا يتوارى عنها فى هذه الاستعمالات نفسها، فالعاطفة مثلا تؤدى معنى النفى بجوار أدائها لمعنى العطف، لإشراكها بين المعطوفين فى اللفظ وحده "وتخالف بينهما فى المعنى؛ لأنها تخرج ما بعدها من أن يدخل فى حكم ما

---

[1] المرادى، الجنى الدانى : ٤٩٩ .

[2] ابن هشام . مغنى اللبيب : ٢٩٣/١.

[3] الإمام الزركشى، البرهان فى علوم القرآن : ٣٩٦/٤ .

قبلها"[1] فعملها مزدوج الدلالة، تقدم من خلالها الوجه المعر فى النفى، مع العطف، غير أنه نظرا لطبيعة مثل هذا البحث التى تقتضى الإيجاز وعدم البسط للحديث، حتى لا يخرج البحث عن هدفه المنشود سأقصر وقفتى أما (لا) التى هى مكوّن صريح من مكونات النفى، وهى التى تقدم معنى النفى فحسب .

مكون (لا) التركيبى :

أسلفت القول : إن العنصر(لا) واسع الدوران فى الاستعمالات اللغوية، وبذهابنا صوب هذا العنصر لتحديد أنماط وروده فى بيئته اللغوية نتبين أن مدخول هذا العنصر المعجمى توزع بين نمطين رئيسين من أقسام الكلمة :

الأول : ما اصطلح على تسميته بالأسماء، وثمة سمة صرفية تركيبية للمدخول الاسمى لـ (لا)، تتسم بصفة التنكير، وهذا شرط عند جمهور النحويين القدامى، فتنكير الاسم ـ عندهم ـ هو البيئة اللغوية الصالحة لعمل هذا العنصر، هذا بالطبع مع عدم إغفال جواز أن يكون مدخولها المعجمى اسما معرفا ـ كما سوف نرى ـ وفى كل نمط من ذلك سنرى أن المكون الدلالى والتداولى سيصيبهما نوع من التأثر طبقا لتحديد المدخول الاسمى من تلك الجهة .

الثانى : ما اصطلح على تسميته بالأفعال، مع ملاحظة أن أكثر ما تستعمل معه هو نمط الأفعال المضارعة هذا بالطبع مع عدم إغفال جواز أن يكون مدخولها فعلا ماضيا، غير أنه حالتئذ ثمة شرطان يجب تحقق أحدهما على الأقل فى تلك الحالة، يتمثل الأول فى وجوب تكرارها كما فى قوله

---

[1] أحمد بن عبد النور المالقى؛ وصف المبانى شرح حروف المعانى : ٢٥٧.

تعالى : "فلا صدق ولا صلى"[1] أما الثانى فيتكفل بنقل معنى الفعل الماضى من الدلالة على المضى المنفى، إلى إفادة معنى جديد كالدعاء مثلا، كقولهم: لا سقاك الله ــ لا فُضّى فوك ... إلخ.

وأبدأ بتلك التى يتحدد مدخولها المعجمى بكونه اسما، لما لها من تأثير على هذا المدخول فى غالب الأحيان، هذا التأثير مرتبط بسمة خلافية أخرى مردّها إلى تأثير هذا العنصر فى مدخوله تأثيرا يترتب عليه تحول فى علامته الإعرابية، وهنا يمكن النظر إلى مدخول (لا) الاسمى من زاويتين :

الأولى : تنكيره، وبالنظر صوب هذا العنصر المنكر ندرك أن إطاره الشكلى لا يتعدى أن يكون : - اسما مفردا .

- اسما مضافا، أو شبيها بالمضاف، ولا يكون هذا النمط بالطبع مضافا إلا إلى نكرة، حتى يتحقق تنكيره، والتأثير الإعرابى للعنصر النافى (لا) يختلف فى الحالة الأولى عنه فى الثانية، فهو فى الأولى تأثير يترتب عليه تحول فى الحالة الإعرابية نفسها، إذ تتحول من حالة الإعراب إلى حالة البناء، وذلك بعد تركيب الاسم المنفى مع عنصر النفى (لا) بحيث صارا معا كالكلمة الواحدة، فأشبهت الأعداد المركبة التى بنيت من جهة تركيبها، وثمة تفسير آخر ذكره الرمانى[2]، وعلّل فيه تنكير الاسم إلى نية تقدير (من)، فعنده أن قولك : (لا أحدَ) جواب "لمن قال : (هل من أحد) وحق الجواب أن يكون وفق السؤال، وكان يجب أن يقال : (لا أحد) إلا أنهم حذفوا (من) وضمنوا الكلام معناها"، وسيأتى تأثير هذا التحول على مكون (لا) الدلالى بحيث صار مرتبطا بمعنى الاستغراق الذى يشمل كل أفراد اسم (لا) يذكر

---

[1] سورة القيامة : آية ٣١ .

[2] الرمانى، معانى الحروف : ٨١ ، ٨٢ .

شيئا من هذا المرادى فى معرض تناوله لعلة عمل (لا) فى اسمها النكرة، مع أنها ليست من الحروف المختصة بالدخول على نمط بعينه، فبين أن "(لا) هذه لما قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالاسم؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود (من) لفظا أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فوجب لـ (لا) عند ذلك القصد عمل فيما يليها[1] . أما في النمط الثانى فإن العلامة الإعرابية تتغير إلى العلامة الخاصة بالنصب، وتنصب المبتدأ، وترفع الخبر تشبيها لها –فى قولهم– بـ (إن) "حملا للنقيض على النقيض" [2].

– *الثانية* : تعريف مدخولها ، أى كونه معرفة، وجمهور القدامى على أن اقتران (لا) بالمعارف قليل، وأن الأصل فيها ارتباطها بالنكرات لأنه – كما قلت– يعد تنكير الاسم البيئة اللغوية الصالحة لـ (لا) يمثل رأى الدمهور ما جاء في أصول ابن السراج (ما)، يقول " فأما الذى لا يجوز فقولك : لا زيد في الدار، لأن هذا موضع (ما) [3] وجاء في البدائع عدم جواز دخول (لا) على المعارف بحجة أن أكثر ما ينفى بها الكلام السابق عليها، بخلاف (ما) التى لا تكون إلا نفيا لما بعدها، فلذلك "قالوا: ما زيد قائم، ولم يخشوا توهم انقطاع الجملة عنها، ولو قيل : لا زيد قائم لخيف أن يتوهم أن الجملة موجبة[4]" .

---

(١) المرادى، الجنى الدانى : ٢٩١، ٢٩٢ .

(٢) المالقى، رصف المبانى :٢٦١ .

(٣) راجع المرادى، الجنى الدانى: ٢٩٤ .

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو : ٣٩٢/١ .

غير أن كثيرا منهم مع ذلك أجازوا أن يكون المدخول الاسمى لها معرفة – كما جاء في الجنى الداني[1] بأدلته –.

ودخول (ما) على المعرفة مرتبط بسمة خلافية أخرى تعود إلى تأثير هذا العنصر إعرابيا في مدخوله، أو تعطل تلك السمة فيهمل على الراجح من اقوالهم، أما غير الراجح فقد جعل لهذا العنصر تأثيرا فى مدخوله برفع الاسم، ونصب الخبر، فتصبح عاملة عمل (ليس) .

وقد وصف سيويه هذا التأثير لـ (لا) بقوله: وليس ذلك بالأكثر[2]"، ونسب المرادى[3] المنع إلى المبرد، وهو غير صحيح، فقد جاء فى المقتضب أنه "قد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى ، ولا تعمل إلا في النكرة[4]" وربما أراد المرادى بالمنع عمل (لا) في المعرفة، فهذا ممنوع من المبرد فعلا، أما إعمالها عمل (ليس) فتوحى عبارته بقلة ذلك .

أما النمط الثانى من المدخول المعجمى لـ (لا) فيتحدد بكونه من النمط الذى اصطلح على تسميته بالمضارع، وهذا الاستعمال لها هو الغالب، مع ملاحظة أن سمة تأثير لحروف فى مدخولاتها تتعطل تماما، بحيث لا تتمكن (لا) أى تأثير إعرابى في مدخولها المضارعى، فالمضارع بعده يبقى على حالته التى كان عليها قبل دخولها.

---

(١) ابن قيم الجوزيه، بدائع الفوائد: ٣٦/١ .

(٢) سيبويه، الكتاب : ٢٩٦/٢ .

(٣) راجع الجنى الدانى : ٢٩٣ .

(٤) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب: ٣٨٢/٤. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩هـ .

وقد أوردت آنفا أنه- وطبقا للمعطيات اللغوية- يغلب دخولها على النمط المضارعي، ومع ذلك، لا يصح إغفال مجيء الماضى بعدها، لكن ذلك متوقف على شرطين:

١- ضرورة تكرارها في تركيبها.

٢- أو ضرورة انتقالها من الدلالة على الوجه المعرفى "النفى" إلى الدلالة على معنى جديد كالدعاء.

مكون (لا) الدلالى:

يمكننى القول بعد عرض المكون التركيبى لهذا العنصر أنه عنصر يقدم وجه معرفيا مزدوج الدلالة، تتمثل ازدواجيته في تقديم وجه النفى متشحا بظلال من الدلالة حاملة لمعانى التنصيص على عموم النفى، واستغراقه لجميع أفراد مدخولها المنفى، إلى جانب توكيده، من قبل أنها الوجه النافى للجمل المثبتة المؤكدة بـ (إنّ) و(إن) = كما هو معلوم- عنصر يقدم الإفادة مصحوبة بنوع من التوكيد في الجملة المثبتة، فكذلك ما وضع بإزائها من التراكيب المنفية، إذ تفيد توكيد النفى بها وتحقيقه حملا لها على (إن) حمل النقيض على النقيض، وتلك قاعدة من قواعد التوجيه[١] التى بمقتضاها كانوا يضبطون منهجهم.

ومن خلال حمل (لا) على (إنّ) نستطيع أن نقرر أن درجتها في الاعتقاد أقوى من (ما) و (ليس)، وأن حيز النفى معها يقع على المكون الحامل لمعلومة يشك المخاطب فى دورها، أو يعتبرها غير واردة فيصحح المتكلم معلومة المخاطب، بتقديم التركيب مصحوبا بما يحمل المخاطب على تصديق اعتقاد المتكلم، فالطبقة المقامية لمثل قولنا: لا رجل فى البيت هى طبقة تتسم

---

(١) راجع: د. تمام حسان، الأصول: ٦٩. الدار البيضاء . دار الثقافة (١٤٠٠هـ ١٩٨١م)

بنوع من الشك لدى المخاطب في صحتها، فيقدمها له المتكلم من خلال عنصر النفى (لا) الذى يحمل على حد قول أحد الدارسين "الدلالة على النفى الصريح الحادّ القاطع[1]"، ففى قولنا: لا رجل في البيت طبقة مقامية يعبر من خلالها المتكلم عن يقين شديد يمكنه من حمل مخاطبة على الاعتقاد بصحة تلك المعلومة التى كانت محل شك لديه، مع ملاحظة أن المكون البؤرى وهو "لارجل".

هل محل انصباب النفى، وان تقديمه للوجه المعرفى المفيد للاستغراق، والتنصيص على شمول النفى لجميع أفراده آت من انصباب هذا النفى عليه؛ وتفسير ذلك- كما فى النحو الوظيفي- أن استقطاب المكون البؤرى للنفى راجع إلى "أن النفى ينصب على ما هو جديد في العبارة اللغوية ، أو ما هو مجادل في وروده[2].

وهذا الاستعمال لـ (لا) هو أقوى استعمالاتها فى استغراق النفى وتقوية معناه، أو هو -كما ذكر العكبرى[3]- أقوى لما فيه من نفى العموم وإذا خلصنا إلى استقرار هذا المعنى لـ (لا) النافية للجنس فإنه ينسحب أيضا على اصطلح بـ (لا) النافية للوحدة، وهو نفسه ما قرره الرضى، وإن كانت عبارته تشى بنوع من التردد، إذ يذكر أن الظاهر في (لا) الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكّر بعدها، لأن النكرة في سياق غير الموجب للعموم على

---

(١) د. مصطفى حميدة، أساليب العطف في القرآن الكريم: ٤١٨ الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان ١٩٩٩م .

(٢) د. أحمد المتوكل. المنحى الوظيفى فى الفكر اللغوى العربى : ١٣٠ الرباط، دار الأمان، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م .

(٣) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب القراءات : ٨٦/١ . بيروت. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

الظاهر[1]" ولا تتعطل عن تأدية هذا المعنى إلا إذا وجدت قرينة تصرفها عنه وعندى أن عموم النفى فى (لا)، حتى مع ارتفاع الاسم بعدها أمر مقرر فيها ، وليس ذلك رجما بالغيب، وإنما هو طبق للمعطيات اللغوية نفسها ، ومن يعرج صوب القرآن وقراءاته فسيدرك أن كثيرا من الآيات التى استعمل فيها هذا العنصر كانت ترد بالاستعمالين ولا يتصور أن يختلف المعنى فى قراءة عنه فى الثانية اختلاف النقيض للنقيض، وما يمكن ذكره فى هذا الصدد أن (لا) النافية للوحدة ليست نصا فى نفى الجنس، وإنما هى ظاهرة فيه كالتعقيب على المنفى بها بـ (بل) مثلا، كما فى قولنا.

- رجلٌ في البيت بل جلان، أو ثلاثة.

ففى التركيب تم نفى للواحد من خلال الإضراب عن نفى الجنس (بل)، ولذا ذكروا أنها تنفى الواحد بمرجوحية.

والأمر نفسه يمكن إقراره عند نفيها للمضارع، إذ يبقى معنى العموم والشمول ملازما لها، ولا ينفك عنها، وقد أقر هذه الحقيقة قبلى الأستاذ إبراهيم مصطفى[2] حين أكد أن النفى بـ (لا) فيه معنى العموم والشمول ، وأكد هذا المعنى في نظرته للخريطة لتوزيعية لاقتران أدوات النفى بالمضارع رابطا بين هذه الأدوات والجهة الزمنية التى تصرف مدخولها المضارعى إليها، فـ (لم) للنفى فى الماضى، و(ما) لنفى الحال، و (لن) لنفى المستقبل، "فإذا قلت : لا يتكلم كان النفى أوسع وأشمل[3]" كما ألمح إلى ما تقدمه (لا) من عموم وشمول أحد الدراسين[4] عندما عقد مشابهة بين (لا)

---

(1) الرضى، شرح الكافية: ١٢/١ .

(2) أحياء النحو : ١٣٥ .

(3) السابق :١٣٥ .

(4) د. مصطفى النحاس، التطور الوظيفى لأدوات النفى فى العربية : ٥٥

النافية للجنس، والداخلة على الفعل المضارع، وأنها فى كـــلا الاســـتعمالين للعموم والشمول ، وذلك من جهة ما أشار إليه من وجود صلة مشابهة بين المضارع من جهة والمصدر وغيره من المشتقات الأخرى مما يغلب علـــى مدخول (لا) النافية للجنس، كما أشار فى الاتجاه نفسه إلى ما فى التنكير من عموم وشمول، ومشاركته بهذا المضارع بما فيه من عموم وشمول، ومـــن قبل هذا وذاك قرر صاحب البدائع بـــأن (لا) يدوم النفى بها ويطول :وأنهـــا للطول والمدّ الذى فى ألفها طال النفى بها، واشتد[1]"، وقد يكون هذا التصور هو ما رفع ابن القيم إلى القول بأن النفى بـــ (لا) أبلغ منه بـــ (لن)، وأنهـــا أدل على دوام النفى دوام النفى وطوله من (لن) [2]" واتفاقى مع ابن القيم فى أن النفى بـــ (لا) يطول ويمتد لا يجعلنى أتفق معه فيما ذهب إليـــه مـــن أن النفى بـــ (لا) أبلغ منه بـــ (لن)، صحيح أن النفى بها يطول ويمتد، لكنه لا يبلغ درجة التوكيد الذى تقدمه (بن) -كما سوف نرى- .

وأخيرا ينبغى الإقرار بأن معنى العمـــوم لا يتـــوارى عـــن (لا)، ولا تتعطل هى فى أدائه، حتى مع مدخولها الماضوى، وأيـــضا مـــع مـــدخولها المعرّف، ويفهم العموم فى هذين النمطين من الاستعمال بما تقرر لـــديهم – طبقا للمعطى اللغوى- من وجوب تكرارها عن طريق العطف، وضـــرورة ذلك لتتمكن (لا) من العمل فى بيئة لغوية تناسب معناها الدلالى وليس ثمـــة من شك في أن فى التكرار نفسه نوع من العموم، ففى قولنا مثلا:

لا طلب علما ولا احترف عملا ولا قدم سيرة حميدة ولاتجلـــى ســـما صالحا

---

(1) ابن قيم الجوزيه: بدائع الفوائد: ١٥٢/١ .

(2) السابق :١٥٢/١ .

إحاطة بما كان عليه من خصال، والتكرار هو وسيلتنا للدلالة على تلك الإحاطة – للصفات والاستغراق لها، ولذا حكم على التكرار بالوجوب لتوفر بيئة لغوية لتمكين (لا) من أداء معناها، إلى جانب أن التكرار نفسه يكسب (لا) وجها معرفيا زائدا هو قوة التوكيد والتقوية للنفى المناد منها. والأمر نفسه يصدق على تكرارها إذا كان مدخولها المعجمى اسما معرفا، إذ إنه بدون تكرارها نفقد الدلالة على استغراق النفى فى مدخولها ، لأن عموم النفى لا يتصور فى المعارف ، ولذا وجب تكرارها لأمرين :

أ- توفر البيئة اللغوية التى تمكن (لا) من أداء معناها .

٢- إكساب مدخولها بتكرارها نوعا من العموم ، وقد مضى بنا القول أن التكرار نفسه نوع من العموم ، كما أن الوجه الآخر الموضوع بإزاء إفادة معنى الجنس لمدخول (لا) يمكن موازاته بتكرارها ، ويمكن أن نستشهد بمثال لأحد الدراسين [1] يذكر فيه أن قولك : " لا أحد فى البيت معناه لا الأب ولا الأم ولا الزوج ولا الأولاد " .

الجهة الزمنية للنفى بـ (لا) :-

يمكن تناول الجهة الزمنية لهذا العنصر من خلال تحديد النمط الشكلى لمدخولها الفعلى بخاصة ، فإذا كان ماضيا بقيت جهه المضى فيه على حالها إلا إذا انتقل للدلالة على الوجه المعرفى الدعاء لعدم تكراره ؛ فإن هذا المعنى الوافد ينقل جهة الفعل الزمنية من المضى إلى مطلق الزمن ، كما هو الشأن مع مدخولها الاسمى ، أما إذا كان هذا المدخول مضارعا فهل تدل جهة النفى فيه على الاستقبال، أو أنها تجعله صالحا له وللحال ؟ مذهبان :

---

[1] د. مصطفى النحاس ، التطور الوظيفى لأدوات النفى : ٦١ .

الأول : ما أقره التراث فى عموم طرحه ينصب على فكرة مؤداها أن الأصل فى (لا) حالتئذ نفى المستقبل [١] ، ومردّ ذلك راجع إلى مقولة سيبويه من أنه " إذا قال : هو يفعل ، ولم يكن الفعل واقعا فنفيه لا يفعل " [٢]، وجاء فى شرح المفصل [٣] شئ قريب من هذا ، ففيه : " إذا قال القائل يقوم زيد غدا ، وأريد نفيه، قيل لا يقوم ؛ لأن (لا) حرف موضوع لنفى المستقبل " ونسب المرادى [٤] هذا الرأى للزمخشرى ومعظم المتأخرين ، وجاء فى الأزهية " واعلم أن (لا) نفى للفعل المستقبل " [٥] .

وإذا كان هذا الطرح يذهب إلى أن النفى بـ(لا) يذهب بها صوب المستقبل ، فثمة من يرى [٦] أنها فى النفى تصلح للمستقبل وللحال – أو لنقل : الحال الممتد للمستقبل – واستدل هؤلاء لرأيهم بصحة قولهم : قام القوم لا يكون زيدا ، ومن ذلك قولهم : أتحبه أم لا تحبه ، وأتظن ذلك أم لا تظنه ، فلا ريب أن الزمن فى هذه الأمثلة بمعنى الحال ، أو لنقل إن الجهة الزمنية هنا مطلقة ممتدة ، وقد نسب صاحب بدائع الفوائد هذا القول للأخفش وابن مالك ، وذكر أن استناد أصحاب الفريق الأول على قول سيبويه السابق واهٍ ضعيف ، إذ لا يفهم من قول سيبوية اختصاص (لا) بنفى المستقبل ،

---

[١] د. أحمد ماهر البقرى ، أساليب النفى فى القرآن الكريم : ٦١ .

[٢] سيبويه ، الكتاب : ١١٧/٣ .

[٣] ابن يعيش : ١٠٨/٨ .

[٤] انظر : الجنى الدانى : ٢٩٧ والمالقى ، رصف المبانى :٢٥٨ .

[٥] أبو الحسن على بن محمد الهروى ، الأزهية فى علم الحروف : ١٥٩ .

[٦] راجع : المرادى ، الجنى الدانى :٢٩٧ وانظر : ابن مالك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ص ٥ تحقيق محمد كامل بركات . القاهرة دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .

وكل ما يمكن فهمه منه هو التفريق بين نفى الفعل بـ(ما) ونفيه بـ (لا) ، " ومعلوم أن (ما) لا تخلص الفعل المنفى بها للحال ، وسيبويه قد جعلها فى فعل الحال كـ (لا) فى فعل الاستقبال ، فعلم أنه إنما أراد الأكثر فى استعمال الحرفين " [1] ، وفى الوقت نفسه أيد الرأى الثانى الذى جعل حيز النفى مع (لا) ممتدا مبينا أن ذلك راجع إلى الحرف (لا) نفسه ، فعنده أن ما بعد حرف (لا) ألف يمتد بها الصوت ، مالم يقطعه ضيق النفس ، فآذن امتداد لفظها بامتداد معناها [2] " ويعنى هذا القول منه أن فى النفى بـ(لا) شيئا من الاتساع الزمنى ، بحيث يشمل الحاضر والمستقبل ، وقد لحظ هذا الملحظ أحد الدارسين ، وأشار إلى ذلك فى تناوله لقوله تعالى : " قال ستجدنى إن شاء الله صابرا ولا أعصى لك أمرا " [3] يقول : " ففى هذه الآية نستفيد معنى المستقبل فى ستجدنى ، وهو يريد أن يقول : ولن أعصى لك أمرا ، ولكنه عبر بـ (لا) بدلا من (لن) ليبين إلى أى مدى هو مائل للطاعة ، كأنما الخصلة حاضرة فيه الآن ومستقبلا " [4] وذكر مثل هذا التفسير فى تناوله لقوله تعالى : " قل لكم ميعاد يوم لا تستأخرون عنه ساعة ولا تستقدمون " [5] فقد ذكر أنه إنما استعمل (لا) مع أن يوم القيامة يوم نتوقعه ، ولم يحصل بعد ، ليدل على " تقريب اليوم ، وكأنهم فيه لحظة خطابهم بالآية " [6].

---

[1] ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٤٩٤/٢ .

[2] ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد : ١٠٥/١ .

[3] سورة الكهف . آية ٦٩ .

[4] د. أحمد ماهر البقرى . أساليب النفى فى القرآن : ٢٢ .

[5] سورة سبأ . آية ٣٠ .

[6] د. أحمد ماهر البقرى ، أساليب النفى فى القرآن : ٢٣ .

ونخلص إلى أن رأى الفريق الثانى فى جعلهم جهة النفى بـ (لا) ممتدة تشمل الحاضر والمستقبل ، هو الأقرب ، لما قررناه من مفهوم دلالى لهذا العنصر متمثل فى إفادتها لمعانى العموم والشمول والاستغراق ، وهذه الدلالة تجعلها – عندى – صالحة لإفادة الجهة الزمنية للمنفى بها ، بحيث تدل على امتداد النفى وطوله ودوامه .

العنصر الرابع : لا ت

آثرت وضع هذا العنصر بعد (لا) لاعتقادى بأنها تقدم إلى جانب وجه النفى وجها معرفيا آخر له صلة بالعنصر السابق (لا) ، وهو معنى عموم النفى وشموله واستغراقه لجميع أفراد المنفى بها ، والذى أكسبها هذا المعنى هو وجود (لا) ضمن بنيتها اللفظية ، وسوف نرى عند الحديث عن مكونها الدلالى أن وجه الاستغراق هذا متشح بظلال دلالية، تؤكد على معنى الحسم فى منفيها ، وهو وجه دلت عليه التاء التى زيدت لتأكيد لفظها ، ولا شك أن هذه الأوجه المعرفية تنبئ عن درجة من الاعتقاد يعبر من خلالها المتكلم عن يقين حاسم وأكيد ويائس من تحقيق عكس النفى الذى يؤديه العنصر (لا ت) ، وهذه درجة لا تتمكن من أدائها العناصر الأخرى ، وبخاصة (لا) ، ولذا آثرت وضعها فى ترتيبها هذا لقوة درجتها من ناحية ، ولتناسب هذا الترتيب مع ترتيب ابن مالك لها من ناحية أخرى .

مكون (لا ت) التركيبى :

ينبغى أن ينطلق الواصف المحلل للمكون التركيبي لعنصر من العناصر من اتجاهين :

الأول : بنية العنصر النافى نفسه ، وإذا ذهبنا صوب (لات) لبيان هذا الاتجاه سوف نقابل زخما من أوال نحاتنا متعلقا بحقيقة هذا العنصر ، من حيث البساطة والتركيب ، فمنهم من ذهب إلى القول

ببساطته ، وأنه فعل ماض ، يحكى صاحب المغنى [1] عن أصحاب هذا الرأى واختلافهم فى النظر إلى أصله فقسمهم إلى فريقين :

الأول : ذهب إلى أنها من : لا ت يليت ، ويلوت بمعنى نقص ، من قوله تعالى : " لا يلتكم من أعمالكم شيئا " [2] ثم استعملت للنفى .

الثانى : ذهب إلى أن أصلها (ليس) بكسر الياء ، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم أبدلت السين تاء ، وفى شرح التصريح [3]أنها (ليس) نفسها .

وثمة من يذهب إلى أن هذا العنصر مركب من كلمتين – والحق معهم – لا النافية، ثم التاء ، وانقسم هؤلاء[4] بدورهم حول كنه هذه التاء ، فمنهم من ذهب إلى أنها لتأنيث اللفظة ، ومنهم من ذهب إلى أنها زيدت للتأنيث ، وأيضا لأداء وجه معرفى هو المبالغة والتأكيد ، فـ (لا ت) فى تصورهم هى (لا) زيدت عليها التاء، كما زيدت على (رُبَّ) و (ثُم) للتوكيد " وتغير بذلك حكمها ، حيث لم تدخل إلا على الأحيان ، ولم يبرز إلا أحد مقتضيها "[5] وفى هذا الصدد يمكننا أن نصرف النظر عمن ذهب إلى أن التاء فى

---

[1] ابن هشام . مغنى اللبيب : ٢٥٣/١، ٢٥٤ .

[2] سورة : الحجرات آية ٤٩ .

[3] الشيخ خالد الزهرى ، شرح التصريح على التوضيح : ٢٠٠/١ .

[4] راجع على سبيل المثال : ابن هشام ، مغنى اللبيب : ٢٥٣/١ .

[5] أبو القاسم جار الله الزمخشرى ، الكشاف فى حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل : ٣٥٩/٣ . دار الفكر . د.ت . وانظر : أبو على الحسن الفارسى ، التعليقة على كتاب سيبويه : ٩٤/١ . تحقيق الدكتور عوض القوزى . القاهرة . مطبعة الأمانة . ط١ ١٤١٠هـ ١٩٩٠م .

(لات) هى التاء التى تزاد فى لفظ الحين[1] ، فيقال فيها (تحين) لعلتين : الأولى : أنه استعمال لهجى ، والثانى – فى نظرنا – عدم اقتصار (لا ت) على لفظ الحين ، إذ يتسع مدخولها ليشمل أسماء الزمان عامة .

وثمة رأى لأحد الدارسين [2] يذهب فيه إلى أن العنصر (لا ت) يقدم معنى المبالغة فى النفى ، غير أن هذا المعنى – فى نظره – آت من المعنى الذى تؤديه (لا) وهو نفى الجنس ، أما زيادة التاء فكانت لأمر تركيبي جعلها مقتصرة على نفى أسماء الزمان خاصة .

الاتجاه الثانى : المدخول المعجمى للعنصر (لا ت) .

أفدت قبل قليل بأن مدخول هذا العنصر يتسم بسمة خلافية خاصة به ، تتركز هذه السمة حول كون هذا المدخول محددا بنمط من الكلمات متسم بسمة معجمية محددة بمادل على ألفاظ الزمان خاصة ، هذا بالطبع إذا صرفنا النظر عمن قال باقتصار هذا العنصر على لفظ الحين خاصة ، ويبدو أن هذا الفريق قد تأثر بما ذكره سيبويه [3] من أن (لا ت) لا تكون إلا مع الحين خاصة ، كما نص على ذلك الأخفش فى قوله : " ولا تكون(لا ت) إلا مع حين " [4]وبربط هذه السمة الخلافية بسمة تأثير العنصر النافى فى مدخوله نذكر أن النحاة – وطبقا للمعطيات اللغوية – قد أقروا لهذا العنصر أن يعمل

---

[1] راجع : الحافظ السيوطى : همع الهوامع : ١٢٦/١ . بيروت دار المعرفة للطباعة والنشر . د.ت ، والبحر المحيط : ٣٨٣/٧ . بيروت . دار الفكر . د.ت .

[2] د. احمد ماهر البقرى ، أساليب النفى فى القرآن : ١٠٠ .

[3] الكتاب : ٥٧/١ .

[4] الأخفش الأوسط ، معانى القرآن : ٤٥٣/٢ . تحقيق الدكتور فائز فارس . الكويت . الصفاة . ط٢ ١٤٠١هـ ١٩٨١م .

فى مدخوله العمل نفسه الذى تعمله (ليس) فى مدخولها لأدائهما لمعنى واحد ، هو النفى ، غير أنهم قيدوا هذا العمل بما يلى :

١- اشتراط تحقق الدلالة المعجمية لمدخولها فى حقل واحد من الحقول المعجمية ، هو حقل الزمان خاصة .

٢- اشتراط حذف أحد المعمولين ، وبقاء الآخر ، والجمهور على أن الأكثر حذف الاسم وبقاء الخبر ، ويعنى هذا أن تأثير (لا ت) فى مدخولها هو ضبطه بالعلامة الإعرابية الخاصة بالنصب ، أما من ذهب إلى جواز حذف الخبر فإن التأثير الشكلى آنئذ سيظهر باديا على السطح من خلال ضبط المدخول بالعلامة الخاصة بالرفع .

المكون الدلالى لـ (ليت)

أوردت القول آنفا أن هذا العنصر يقدم وجه النفى متشحا بظلال دلالية تنبئ عن معانى الاستغراق والعموم الذى يحتوى كل أصناف مدخولها ، وقد تسربت هذه المعانى من خلال (لا) التى تركبت منها ، ومن التاء بنية (لا ت) اللفظية ، ثم زادت التاء أوجها معرفية تمثلت فى تأكيد هذا النفى ، وتقويه معنى الاستغراق، والتشديد على شموله لجميع أصناف مدخولها ، يضاف إلى ذلك أن المتكلم يعبر بهذا العنصر عن اليأس من فقد الأمل تماما فى تحقيق عكس مدخولها ، لأن النفى بها محسوم أمره ، ولا أمل فى تحقيق عكسه ، ويمكن فهم هذه المعانى من قول أبي حيان فى معرض تناوله لقوله تعالى " فنادوا ولات حين مناص " [١]، إذ ذكر أن هذا القول منهم إنما كان " بعد معاينة العذاب ، فلم يك وقت نفع " [٢]وطبقا لذلك

---

[١] سورة ص آية ٣ .

[٢] أبو حيان النحوى . تفسير البحر المحيط : ٣٨٣/٧ .

فإن المتكلم قد يعبر بها عن معنى الحسرة ، أو التمنى ، وهذا ما قرره بعض الدارسين فى تناوله للفرق بين النفى بـ (ليس) و بـ (لات)، فذكر أن المنفى بـ (لا ت) قد انتهى أمره تماما ، وألا أمل فى تحقيق عكسه ، فى حين أن المنفى بـ (ليس) يصدق عليه المعنى فى الحال فحسب ، وفى غير ذلك قد يتحقق أولا يتحقق ، يقول: " إن (لات) فى قوله تعالى : " ولات حين مناص " تعنى لم يعد الوقت وقت فرار، فقد انتهى الأمر تماما ، ولو قيل : ليس حين مناص فالمعنى أن هذا الوقت ليس وقت فرار ، وربما يأتى وقت الفرار ، أولا يأتى مطلقا " [1].

العنصر الخامس : (إن)

هذا العنصر فى زعم بعض الدراسين [2] هو صوت النفى فى كثير من اللغات البشرية ، وأنه من عناصر النفى القديمة التى تنتمى إلى مرحلة زمنية مبكرة من مراحل اللغة ، ولذا جاء استعمالها قليلا بالقياس إلى عنصر مشابه له فى كثير من السمات ، هو (ما) – كما سوف نرى

المكون التركيبى لـ (إن) : لن نقف أمام العنصر النافى (إن) لا تفاق نحاتنا القدامى على بساطته ، وعدم تركيبه ، وباقترابنا من الأنماط اللغوية التى وردت منفية بهذا العنصر ، أو لنقل : ممثلة له ندرك أنه من عناصر النفى التى لا تختص بنمط محدد من الكلمات اللغوية ، بل إنها تصلح للدخول على كلا القبيلين اللذين يحتويان التراكيب العربية فى نميطها الاسمى والفعلى ، ولا تختص بواحد عن الآخر ، كما أنها تدخل على النمطين القابلين للنفى من أنماط الفعل ، وهما الماضى والمضارع ، ويعنى

---

[1] د. أحمد ماهر البقرى ، أساليب النفى فى القرآن : ١٠٠ .

[2] د. مصطفى النحاس ، التطور الوظيفى لأدوات النفى فى العربية : ٧٣ .

هذا صلاحيتها للدخول على جميع الأنماط اللغوية التى يصلح وقوع النفى عليها .

وعن قدرة هذا العنصر فى التأثير الشكلى الإعرابي فى مدخوله تأثيرا يترتب عليه تغيير للعلامة الإعرابية نقرر أن هذه القدرة متعطلة تماما مع المدخول الفعلى بنمطيه : الماضى الذى لا يقبل التأثر أصلا لبنائه ، والمضارع الذى يحتفظ بحالته الإعرابية التى كانت له قبل وقوعه فى سياق (إن) النافية ، ويمكننا أن نسحب الحكم نفسه على مدخولها الاسمى أيضا ، أو بالأحرى على معموليها المبتدأ والخبر، إذا إنها – طبقا للمعطيات اللغوية فى غالبها الأعم ــ لا تتمكن من التأثير إعرابيا على كل من المبتدأ والخبر ، وهذا هو رأى فريق كبير من نحاتنا القدامى ، يقف على رأسهم جميعا سيبويه والفراء – كما حكى ذلك ابن هشام فى المغنى [1] – وكان يمكن الاقتصار على رأى جمهور النحاة الذى يذهب إلى عدم تأثير (إنْ) فى مدخولها – أو كما يقول النحاة – عدم إعمالها ، وبخاصة أنها لم ترد فى القرآن الكريم عاملة إلا فى قراءة شاذة منسوبة لسعيد بن جبير ، وهى قوله تعالى : " إنِ الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالَكم " [2] بتخفيف نون (إن) التى كسرت لالتقاء الساكنين ، ونصب (عباداً) و (أمثالَكم) [3] وما ورد عن أهل البادية من قولهم : إن أحدُ خيرًا من أحد إلا بالعافية ، وإنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك ، وطبقا لرؤيتنا التى أسلفناها من أنه لا يجوز إقرار القواعد طبقا لمثل هذه الاستعمالات النادرة ، أو البدائل اللهجية ، أقول كان يمكننا الاقتصار على رأى الجمهور، وعدم الالتفات إلى تلك الاستعمالات

---

[1] مغنى اللبيب : ٢٣/١ ، ٢٤ ، وانظر : الرمانى ، معانى الحروف : ٧٥ .

[2] سورة الأعراف . آية ١٩٤ .

[3] راجع : ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢٣/١ ، ٢٤ .

النادرة ، غير أن احترامنا للقراءة يجعلنا نميل إلى القول بجواز تأثير (إن) فى مدخوليها بالرفع لاسمها والنصب لخبرها ، وطبقا لذلك فإن كلا الاستعماليه واردان فى اللغة ، ولا يصح رد أحدهما بالآخر ، ولذا فنحن لسنا مع ابن جنى فى تضعيفه لهذه القراءة [1] ، كما أننا لسنا مع النحاس فيما ذهب إليه من أنه لا يجوز القراءة بها ، وقد ذكر هذا فى قوله : " وهذه القراءة لاينبغى أن يقرأ بها من ثلاث جهات ، إحداها : مخالفة السواد ، والثانية : أن سيبويه يختار بها الرفع فى خبر (إن) إذا كانت بمعنى (ما) ، فيقول : إن زيد منطلق ، لأن عمل (ما) ضعيف ، وإن بمعناها ، فهى أضعف ، الجهة الثالثة : أن الكسائى زعم أن (إنْ) فى كلام العرب لا تكاد تأتى بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب"[2] ، وعندى – كما أسلفت القول – أن القراءة تمثل اتجاها فى الاستعمال العربي لا يجوز رده ، لاستناده على هذه القراءة .

يبقى أن أشير – من باب إكمال الحديث عن مكون (إن) التركيبي إلى أنه يكثر الإتيان بـ (إلا) أو بـ (لمّا) التى بمعناها بعد (إن) وذلك لنقض النفى بها ، وجعله إيجابا يفيد الحصر ، وجعل العنصر البارز فى تركيبها أو البؤرة – طبقا للاتجاه الوظيفى – منصبا على الركن الواقع بعد (إلا) ، ويصبح النفى حينئذ صوريا شكليا فحسب .

---

[1] راجع : أبو الفتح عثمان بن جنى ، المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ٢٧٠/١ . تحقيق على النجدى ناصف وآخرين . دار سزكين للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ .

[2] أبو جعفر النحاس ، إعراب القرآن : ١٦٨/٢ . بيروت ، عالم الكتب . ط٣ ١٩٨٨م .

- المكون الدلالى لـ (إن) :

استقراؤنا لتراكيب هذا العنصر اللغوية يجعلنا نوقن بأنه يغلب فى التراكيب التى سميت بتراكيب الحصر ، إذ كثيرا ما تأتى مقترنة بـ (إلا) ، أو بـ (لما) التى بمعناها ، وفى مثل هذه التراكيب يضحى العنصر الواقع بعد إلا حاملا المعلومة الأكثر أهمية وبروزا ، وأقوى توكيدا ، واهتماما ، أو هو – طبقا للاتجاه الوظيفى – المكون البؤرى ، وأن البؤرة فيه بؤرة حصر، فهى لحصر كل أفراد الصنف ، ولا يخفى أن تركيبا مثل هذا ، له كل تلك الأهمية، لهو تركيب درجته الكلامية تعلو كثيرا درجة الكلام الابتدائى الخالى من كل ما يقوى معناه ، ويؤكده ويشدد عليه ، فإذا أضفنا إلى ما نلاحظه من مشاركه بين (إن) النافية والمخففة من الثقيلة ، وهذه – كما نعلم – عنصر لغوى يكسب مدخوله وجها معرفيا متمثلا فى توكيده وتقوية معناه أدركنا أن اشتراكهما فى الصيغة يجعل (إن) النافية حاملة لشحنة توكيدية اكتسبتها من هذه الاشتراك اللفظى ، يؤكد هذا الدكتور محمد حماسة ، فيذكر أن النفى بـ (إن) يفيد التوكيد ، ومرد ذلك عنده هو اشتراكها فى الصيغة مع (إن) المخففة، ثم يسوق ما يؤيد هذا الرأى بقوله : " ولعل هذا من أسرار اشتراك بعض الأدوات فى صيغة واحدة ، فبرغم استقلال كل معنى عن الآخر فى معانى الأداة الواحدة تكاد تحس أن ظلال هذه المعانى ملقى بعضها على الآخر ، فتوحى بظلال كثيرة من المعانى " [1].

والأمر نفسه أقره دارس آخر حين ذكر أن العنصر (إن) يقدم معنى التوكيد إلى جانب معنى النفى ، وسبب ذلك – عنده – " تردد (إن) بين

---

[1] د. محمد حماسة عبد اللطيف ، بناء الجملة العربية : ٢٩٠ .

تخفيفها من الثقيلة ، وإفادتها النفى يفيد عندنا دلالتها التوكيدية فى النفى " [1] .

ومن قبلى وقبل غيرى وقع قطرب على هذا الوجه المعرفى التوكيدى لـ(إن) بصورة غير مباشرة ، وذلك فيما ساقه عنه ابن هشام [2] من أنها تكون بمعنى (قد) واستدل على ذلك بقوله تعالى : "ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه " [3] فالمعنى عنده " قد مكناكم فيه " ولا يخفى ما فى (قد) من دلالة مفيدة لمعنى التوكيد لمدخولها ، فكذلك (إن) الموازية لها ، تقدم معنى النفى مصحوبا بهذا المعنى .

نخلص مما قررناه إلى أن درجة الكلام بـ (إنْ) النافية مصحوبة بإفادة وجه معرفى متمثل فى توكيد مدخولها ، مما يعنى أن المخاطب بهذا القول لديه قدر من الشك ، أو يفترض أنه كذلك ، فى صحة المعلومة ، وهنا يقدم المتكلم حديثه مصحوبا بهذا العنصر الحامل لمعنى التوكيد ، لحمل مخاطبه على تصديق ما يعتقده، وعليه فلهذا العنصر درجة من الاعتقاد لا يشركه فيها (ما) ، على الرغم من اشتراكهما معا فى أن حيز النفى بهما منصب على الجملة برمتها ، وأيضا اشتراكهما فى جهة النفى الزمنية بهما، وهى وقوع النفى بهما فى الحال ، أقول على الرغم من ذلك كله فبينهما اختلاف تداولى فى الدرجة المقامية ، إذ درجة المقام لهذه تختلف عن تلك ، وعليه فلا نتفق مع أحد الدارسين الذى ذهب إلى اتفاقهما فى أداء معنى النفى مستندا إلى ما أوردنا من جهات اتفاق بينهما ، وإلى اشتراكهما فى وقوع الفعل المنفى بهما جوابا لقسم ، ثم مالا حظه من أن الأسلوب القرآنى يراوح فى

---

[1] د. أحمد ماهر البقرى . أساليب النفى فى القرآن : ٩٤ .

[2] راجع : المغنى : ٢٣/١ .

[3] سورة : الأحقاف . آية ٤٦ .

الاستعمال بينهما فى السياق الواحد ، وانتهى إلى القول بأن القرآن قد " عدل عن استعمال (ما) إلى (إن) منعا للتكرار ، وتنويعا فى الأسلوب " [1] ولا أريد فى مقام الرد على هذا القول أن أكرر ما قدمته ، ففيه الغناء .

العنصر السادس : (لن)

أخرت العنصر (لن) إلى موضعه هذا من البحث مؤثرا ترتيب ابن مالك له ولأخويه التاليين ؛ لاختصاصها جميعا بنمط الأفعال المضارعة ، ولتقديمها أيضا أوجها معرفية تزيد على مجرد النفى ، مما سوغ تأخيرها فى الترتيب بين أخواتها النافيات ، يضاف إلى ذلك أن ما تقدم من عناصر كان جميعها صالحا للدخول على نمط الأسماء ، إما على جهة الاختصاص به دون غيره ، كما فى (ليس) و (لات)، وإما لصلاحيته للدخول على كلا النمطين : الأسماء والأفعال ، مما لم يتوفر فى (لن) و (لم) و (لما).

وصف المكون التركيبى لـ (لن) :

لن يختلف تناولنا للوصف التركيبي لهذا العنصر عما أوردناه لغيره ، وبخاصة المركب منها ، وعليه فسيعتمد وصفنا التحليلي لهذا العنصر على وحدتين رئيستين :

الأولى : بنية العنصر النافى نفسه :

والحق أن من يذهب صوب الطرح التراثى من تلك الزاوية يدرك أن علماءنا القدامى لم يكونوا نسيجا واحدا فى النظر إلى حقيقة بنية (لن) وأصلها ، وما يمكن الخلوص إليه فى ذلك هو انقسامهم إلى فريقين :

الأول : يذهب إلى أنها حرف بسيط قائم برأسه ، ويقف على رأس هذا الفريق سيبويه ، ومعه جمع من النحاة ، منهم – على سبيل المثال – ابن هشام ، كما جاء فى المغنى [2] .

---

[1] د. مصطفى النحاس . التطور الوظيفى لأدوات النفى : ٧٩ ، ٨٠ .

[2] ابن هشام ، المغنى : ٢٨٤/١ .

الثانى : وذهب أصحابه إلى القول بأنه مركب من وحدتين ، وليس بسيطا ، وانقسم هؤلاء بدورهم إلى فريقين :

فالخليل [1] ومعه الكسائى ذهبا إلى أنه مركب من وحدتى (لا) و (أن) ونتيجة لكثرة الاستعمال حذفت الهمزة تخفيفا ، والألف لالتقاء الساكنين ، فصارت على صورتها التى هى عليها ، ويعلل أصحاب هذا الرأى بقرب (لن) من (لا) و(أن) ، ووجود معناهما فيها ، إذ اكتسبت الوجه المعرفى النفى من (لا) والسمة التأثيرية النصب من (أن) " فتكون مركبة من (لا) النافية نظرا لمعناها ، ومن (أن) الناصبة نظرا لعملها "[2] غير أنه يلاحظ – كما عند ابن جنى[3] – أن استعمال هذا العنصر بعد الامتزاج لم يحافظ على عناصره الأصلية التى تركب منها ، مثل جواز تقديم معموله عليه ، وعدم جواز ذلك فى (أن) المركب منها ومن(لا) .

أما الفراء فيرى أن أصل (لن) (لا) النافية ، أبدل من ألفها نون " لأن الألف والنون أخوان [4] " وضعف ابن هشام [5] هذا الرأى محتجا عليه بأن " المعروف هو إبدال النون ألفا ، لا العكس " أما المالقى فقد رجح من مال إلى القول ببساطتها مستندًا إلى أن التركيب فرع عن البساطة ، فلا يدعى إلا بدليل قاطع " [6].

---

[1] سيبويه ، الكتاب : ٤٠٧/١ ، وانظر : ابن هشام ، المغنى : ٢٨٤/١ .

[2] راجع . ابن يعيش ، شرح المفصل : ١١٢/٨ . وانظر : ابن هشام ، المغنى : ٢٨٤/١

[3] أبو الفتح عثمان بن جنى ، سر صناعة الإعراب : ٣٠٥/١ ، ٣٠٦ ، تحقيق الدكتور حسن هنداوى . دمشق ، دار القلم ، الطبعة الأولى : ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

[4] راجع : المالقى ، رصف المبانى : ٢٨٥ .

[5] المغنى : ٢٨٤/١ .

[6] المالقى . رصف المبانى : ٢٨٦ .

- الوحدة الثانية وتتركز حول مدخول العنصر (لن) :

وباقترابنا من هذا المدخول ندرك أنه محدد بنمط واحد من الأفعال ، هو ما اصطلح على تسميته بالمضارع ، ولم يدخل على غيره من بقية الأفعال ، ولا الأسماء وبربط هذه السمة الخلافية لـ (لن) مع سمة التأثير الإعرابي في مدخولها نتبين أن له تأثيرا يترتب عليه تحول في العلامة الإعرابية من العلامة الخاصة بالرفع إلى العلامة الخاصة بالنصب ، هذا بالطبع إذا ما صرفنا النظر عن بعض البدائل اللهجية التي وردت فيها (لن) مؤثرة في مدخولها الفعلي بعلامة الجزم الإعرابية ، لما ذكرنا من أنها استعمالات قليلة ونادرة ولذا فلن نلتفت إلى ما جاء في البدائع [1] من أنه كان ينبغي أن تكون (لن) جازمة لاختصاصها بالفعل ، ثم إن في الجزم نفي للحركة وانقطاع للصوت ، ليتطابق اللفظ والمعنى، ومرد عدم التفاتي هو اعتقادي بأن عمل النحوي هو الوصف والتحليل ثم التفسير ، وليس توجيه المتكلم لما ينبغي عليه قوله .

- مكون (لن) الدلالي :-

انطلاقي صوب المكوّن الدلالي للعنصر النافي (لن) يبدأ من النظر إلى دور العنصر الثاني من عناصر التواصل اللغوي ، وتأثيره في القول وهو المخاطب، ذلك أن لهذا الدور أثرا واضحا في العملية الكلامية ، يتمثل هذا الدور هنا في توتّر العلاقة بين المتكلم والمخاطب الذي لم يُسلّم للمتكلم بقوله ، وإنما أخذه بدرجة كبيرة من الإنكار ، والظن في تحقيق الواقعة المدلول عليها من التركيب في البنية المنجزة .

---

(١) ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ٢١٠٤/١ .

والحديث عن حالة المخاطب هذه ليست بدعًا منى ، وإنما هى أمر أشار إليه القدامى الذين أجادوا وصف هذه اللغة ، وتحليل مكوناتها وتفسيرها ، ليسهل بعد ذلك فهمها ، فهذا الزمخشرى يذكر أن فى (لن) توكيدا وتشديدا ، ولذا يخاطب بها المنكر للحديث الظانّ فى تحققه، يقول :" تقول لصاحبك : لا أقيم غدا ، فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غدا ، كما تفعل فى (أنا مقيم) و(إنى مقيم) [١] ، وهذا الزركشى ينص صراحة على أن " العرب تنفى المظنون بـ (لن) [٢].

وجاء فى بدائع الفوائد قول منسوب إلى السّهيلى يفيد بأن العرب إنما تنفى بـ (لن) ما كان ممكنا عند المخاطب ، ومظنونا أنه سيكون ، فنقول له : إن (لن) تكون لما ظن أنه يكون [٣] ومن ثم فهذه الحال التى يكون عليها المخاطب اقتضت من المتكلم أن يقدم كلامه فى مستوى البنية المنجزة موسوما بعلامة تدل على اعتقاده من جهة وعلى حمل مخاطبه على اعتقاد ما يعتقده نفسه من جهة ثانية ، فكان الإتيان بالعنصر (لن) فى البنية المنجزة معبرا عن تلك الحالة للمتكلم ، ولنقلها للمخاطب ، لأنه عنصر يحمل فى ذاته قدرا من التوكيد ضروريا لحمل المخاطب على التخلى عن إنكاره ، وعليه فيمكن أن نقرر بمزيد من القناعة أن العنصر (لن) يقدم مع صيغة المضارع إلى جانب وجه النفى وجها معرفيا ، هو التوكيد المنصب على مدخولها المضارعى ، وقد وجدنا ما يشبه الإجماع من علمائنا القدامى على أن فى (لن) توكيدا، لا نجده فى غيرها ، وقد مضى منذ قليل قول الزمخشرى الذى أثبت أن معنى التوكيد فى (لن) معنى قارّ وأصيل فيها ،

---

(١) الزمخشرى ، الكشاف : ٥٠/١ .

(٢) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن : ٣٨٨/٤ .

(٣) ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد : ١٠٤/١ .

وهى فيه مثل (إنّ) تماما ، والأمر نفسه أقره الزّركشى [1] ، إذ يذكر أنها آكد من قوله (لا) فى : " لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين وأثبت لها المعنى نفسه من المعاصرين الدكتور تمام حسان [2] فذكر أن توكيد النفى بواسطتها واقع فى النص القرآنى ، وثمة أقوال كثيرة لهم فى ذلك ، أودّ قبل أن أعرض لبعضها أن أؤكد على أنها تقدم إلى جانب معنى النفى ووجه التوكيد تحديدًا **للجهة الزمنية لمدخولها** ، إذ تذهب بها صوب الاستقبال وحده ، وبذا تحقق (لن) ثلاثة أدوار : دورا يتعلق بتحديد الجهة الزمنية ، وأخرين يتعلقان بالوجهين المعرفيين : النفى والتوكيد ، وقد وجدنا ما يشبه الإجماع على أن (لن) تقدم ثلاثة المعانى ، فهذا ابن يعيش يذكر فى عبارة صريحة كاشفة أن (لن) موضوعة لنفى المستقبل ، وهى أبلغ فى نفيه من (لا) لأن (لا) تنفى (يفعل) إذا أريد به المستقبل ، ولن تنفى فعلا مستقبلا قد دخل عليه السين وسوف [3] ونجد الفكرة نفسها عند النّسفى من علماء التفسير ، إذ يذكر أن (لا) و(لن) أختان فى نفى المستقبل ، إلا أن فى (لن) تأكيدا وتشديدا تقول : لصاحبك : لا أقيم غدا فإن أنكر عليك قلت : لن أقيم غدا[4] " وفى الجنى أن (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفى المستقبل [5] وغير ذلك من النصوص التى تثبت أن (لن) تحمل فى بنيتها دلالة مزدوجة ، جناحاها شحنة النفى التى هى معنى أصيل فيها ، ثم الوجه المعرفى

---

(١) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن : ٣٨٧/٤ .

(٢) البيان فى روائع القرآن : ١٥٨/٢ ، ١٥٩ القاهرة مكتبة الأسرة ٢٠٠٣م .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل : ١١١/٨ .

(٤) أبو البركات النسفى مدارك التنزيل وحقائق التأويل : ٣٦/١ . ط الحسينية المصرية ١٣٤٤هـ .

(٥) المرادى ، الجنى الدانى : ٢٧٠ .

التوكيد ، إلى جانب ما تقدمه من تحديد لجهة مدخولها الزمنية المنصرفة بها إلى المستقبل ، والمتأمل للطرح التراثى يتبين أن هناك ما يشبه الإجماع على إثبات معنى التوكيد بوصفه وجها معرفيا للعنصر (لن) ويمكننى تفسير اكتسابها لهذا المعنى ، معنى التوكيد بان النفى فيها ينصب على المستقبل، فهى نفى لسوف يفعل ، ولا شك أن نفى الفعل فى المستقبل يدل على درجة أقوى فى الاعتقاد من نفيه فى الحال، أو فى الماضى ، ولذا فلن أتفق مع من خرج على هذا الطرح من القدامى والمعاصرين على السواء ومن هؤلاء مثلا ابن هشام فى زعمه أن (لن) لا تفيد توكيد النفى ، وأن قولك : لن أقوم " موافق لقولك" لا أقوم فى عدم إفادة التوكيد[1] كما أكد هذا الرأى فى المغنى عندما ذكر أن (لن) لا تفيد توكيد النفى خلافا للزمخشرى فى كشافه ، ولا تأييده خلافا له فى أنموذجه [2] ولا أريد القول بأننى متفق مع ابن هشام فى إنكاره دعوى التأييد على الزمخشرى ، لأنها لم تقع منه أصلا ، ولو ثبتت له كنا متفقين مع ابن هشام فى دعوى التأييد ، دون التوكيد ، وقد وقف أمام هذا القول المنسوب إلى الزمخشرى نفر من الباحثين المعاصرين [3] ، وانتهوا إلى أن نسبة هذا القول للزمخشرى دعوى بلا دليل إذ لم يعثر أحد على قول صريح منه بذلك فى كتبه ، أما دعوى التأكيد والتشديد فهى منتشرة فى كشافه .

وممن أنكر أداء (لن) لمعنى التوكيد الدكتور عبد الرحمن أيوب مقدما لرأيه بهذا الاستفهام الإنكارى :" كيف يكون النفى بـ (لن) نفيا مؤكدا ، مع

---

(١) ابن هشام ، قطر الندى وبل الصدى : ٧٩ ، ٨٠ .

(٢) ابن هشام مغنى اللبيب : ٢٨٤/١ .

(٣) انظر فى هذا الصدد : ، وانظر : يسرى الصاوى ، البنية الأساسية بين الثبات وعوارض التركيب : ٢٦٨ .

عدم وجود طريقة أخرى للنفى غير المؤكد ، إذ كان الحدث مستقبلا يعبر عنه بصيغة الفعل [١] .

وممن شكك فى ورود افتراض أن لـ (لن) قيمة وجهية ، تفيد فيها معنى التوكيد الدكتور أحمد [٢] المتوكل مستندا إلى ما استند إليه الدكتور أيوب من عدم وجود أداة أخرى تضطلع بالدلالة على النفى والاستقبال دون التوكيد " لذلك يظل التوكيد بالنسبة للأداة (لن) مجرد حدس [٣] ولا أتفق مع هذا الرأى ، ولا مع سابقه لما يلى :

أولا : مخالفتهما الاتجاه العام الذى جاء فى الطرح التراثى الذى أحسن فى وصف هذه اللغة ، وجلّها يثبت وجه التوكيد المعرفى فى (لن) .

ثانيا: أن المتوكل [٤] احتج لصحة رأيه بأن الأسلوب المثبت الذى وضع بإزاء المنفى بـ (لن) هو المقترن بالسين أو سوف ، وبين أن مما يشكك أن لهاتين الأداتين قيمة وجهية ، تفيدان من خلالها معنى التوكيد أنهما الوسيلتان الوحيدتان اللتان يتحقق بهما تحديد جهة الاستقبال ، وبحذفهما ننتقل من المستقبل إلى الحاضر، لا من المستقبل المؤكد إلى المستقبل المحايد ، ومن خلال هذا التصور يمكن النظر إلى ما يوازيهما من عناصر النفى، فذكر أنه يصدق على (لن) ما يصدق على سوف والسين ، من حيث أنه لا توجد أداة أخرى تضطلع بالدلالة على الاستقبال والنفى دون التوكيد .

وعدم اتفاقى لهذا الرأى ، ولا لسابقه مردّه إلى عدم إدراكهما بالوسائل التى اصطنعتها اللغة لأداء معنى النفى ، ولا إلى الفروق بينها،

---

(١) د٠ عبد الرحمن أيوب ، النفى فى العربية ، بحث منشور فى مجلة كلية الشريعة العدد الأول ١٩٦٥ .

(٢) قضايا اللغة فى اللسانيات الوظيفية : ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٣) السابق : ١٠٨ .

(٤) د٠ أحمد المتوكل ، قضايا اللغة العربية : ١٠٧ ، ١٠٨ .

ومن يرجع إلى ما أوردته آنفا فسوف يدرك أن اللغة سخرت أداة للدلالة على نفى الفعل مستقبلا دون توكيده، وهى العنصر (لا) التى يتحقق بواسطتها تخصص الزمن دون توكيده ، وذلك من خلال ما تقرر آنفا من دلالة هذا العنصر على دوام النفى الذى يحتوى الحاضر والمستقبل معا، وإذن فوجهها المعرفى هو الدلالة على ديمومة النفى واستمراريته ، إلى جانب ما تقدمه من معانى العموم والشمول يؤيد هذا ما أقره السهيلى من أن النفى بـ (لن) ينصب على المستقبل القريب ، ولا يمتد النفى بها إلى المستقبل البعيد ، يقول :" ومن خواصها – يقصد (لن) – أنها تنفى ما قرب ، ولا يمتد معنى النفى فيها كامتداد معنى النفى فى حرف (لا) [1] وهو عنصر يقدم هذه المعانى للنفى ، على أن يكون خلوا من معنى التوكيد ، وهذا ما أقره كثير من علمائنا القدامى، وقد أوردت شواهد توضح هذا قبل قليل ، وفيها خير ردّ على هذا الزعم،بل إن هذا البحث نفسه، وما فيه من خريطة توزيعية لعناصر النفى لهو خير ردّ على ما زعمه هذان الباحثان .

وأخيرا أقدم هذا الرأى لأحد الدارسين ، وفيه يؤكد خاصية (لن) فى أداء معنى التوكيد ، وقد انطلق صاحب الرأى من استعمال لهجى وردت فيه (لن) جازمة لمدخولها المضارعى ، فيذكر أنه " إذا صح أن من العرب من يجزم بـ (لن) بينما لا يجزم بـ (لا) النافية ، فإن دلالة ذلك واضحة على الإحساس بمعناها القاطع فى النفى [2] ، وإيرادى لهذا الرأى للاستئناس به ، وإلا فلا يعقل أن نعدّ أداءها لوجه التوكيد راجعا إلى هذا الاستعمال اللهجى القليل الورود .

---

(١) أبو القاسم عبدالرحمن السهيلى ، نتائج الفكر : ١٠٠ تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض ، بيروت ، دار الكتب العلمية . ط. ١٩٩٢م .

(٢) د. أحمد ماهر البقرى ، أساليب النفى فى القرآن : ١٢٢ .

العنصر السابع (لم) :

اقتضت طبيعة هذا البحث المعتمدة على البعد التداولى منهجا وطريقة أن أفصل بين عنصرى النفى (لم) و(لما) اللذين عهدناهما متلازمين فى جلّ ما لدينا من تراث نحوى ، إن لم يكن فى كله ، ويعود سبب الفصل – كما قلت – إلى المنهج الذى تناولت به هذا الموضوع ، وهو منهج يقوم على التواؤم بين أركان التواصل اللغوى الثلاثة : المتكلم والمخاطب ، ثم البنية النحوية التركيبية ، ويتمثل التواؤم بين هذه العناصر فى مدى التأثير الذى يحدثه كل من المتكلم والمخاطب على البنى النحوية، فبصدد ما نحن فيه مثلا يمكننا القول بأن المخاطب المتوقع للخبر المنتظر له يقدم له الكلام بصورة مختلفة عن الذى لم يكن يتوقعه ، إذ يولد فى مستوى البنية ألفاظا معبرة عن اعتقاد المتكلم ، مثل (لما) مثلا ، والنافى للخبر على سبيل الانقطاع يقدم حديثه فى بنية نحوية مختلفة عن بنية النافى للخبر المتصل بوقت التكلم – كما سوف نرى–

أولا : وصف المكون التركيبى لـ (لم) :

لن تتعدى معالجتنا للوصف التركيبى لهذا العنصر ما درجنا عليه فيما سبق من عناصر ، إذ نعتمد فى معالجتنا على زاويتين : –

١– **النظر إلى بنية العنصر النافى نفسه** ، وبذهابنا صوب ما جاء فى التراث خاصا برؤية نحاتنا القدامى والمحدثين ندرك أنهم لم يكونوا نسيجا واحدا فى رؤيتهم لبنية هذا العنصر ، ففى حين يذهب فريق منهم إلى أن (لم) حرف بسيط قائم برأسه، اصطنعته اللغة لأداء وظيفته ، يذهب فريق [1] آخر إلى أن أصلها (لا) فأ بدلت الألف ميما ، وينسب هذا الرأى للفراء – كما فى

---

(١) الشيخ خالد الأزهرى ، شرح التصريح على التوضيح : ٢٤٧/٢ . القاهرة . عيسى البابى الحلبى د.ت.

شرح التصريح ـ ومن المحدثين ذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أنها منحوته من (لا) و(ما) ، ويترتب على ذلك – عنده– أنها آكد فى النفى من أداة بسيطة مثل (ما) أو على حد قوله – لا يمكن أن يصبح النفى بـ (لم) أضعف من النفى بـ (ما) [1] " .

الزاوية الثانية : المدخول المعجمى لـ (لم) :

كلنا يعلم أن هذا العنصر مختص بنمط واحد من الأفعال ، وهو ما اصطلح على تسميته بالفعل المضارع ، هذا بالطبع إذا صرفنا النظر عما دار بين بعض النحويين من خلاف لا يعدو أن يكون شكليا ، إذ شغل هؤلاء أنفسهم بكنه مدخول (لم) ، هل هو فعل مضارع ، عملت فى لفظه ، ثم قلبت زمنه إلى الماضى ، أو هل هو فعل ماضٍ، فبقى معناه ، وقلبت لفظه إلى المضارع ، ليصح عملها فيه[2] ؟

وثمة رأى للدكتور على أبو المكارم يستند فيه إلى صلاحية صيغة المضارع لأن تمتد للتعبير عن الماضى ، ودخول (لم) على المضارع ، مع أن النفى متوجه إلى الماضى ، دليل على ذلك ، وعنده أن (لم) لم تقلب زمنا إلى زمن آخر ، ولكنها دخلت على صيغة فعلية تصلح للدلالة على الماضى الممتد إلى زمن الحال ، وهو ما يعنون به المضارع ، وبذلك تلتئم وظيفة (لم) المعنوية واللفظية ، فتعمل النفى فى معنى المضى للصيغة الفعلية ، وتعمل الجزم فى لفظها [3] "

---

(١) د٠ إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة : ١١٥ .

(٢) راجع هذا الخلاف فى : المرادى ، الجنى الدانى : ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٣) د٠ على أبو المكارم ، قضايا ونصوص نحوية . طبعة دار الثقافة العربية . القاهرة ١٩٩٦ وانظر : ثروت السيد عبد العاطى ظاهرة النفى فى الحديث الشريف : ٢٠١ . رسالة ماجستير بكلية دار العلوم : ١٤٢٢هـ ٢٠٠١ م .

وبربط هذه السمة ، سمة اختصاص (لم) بالمضارع ، بسمة أخرى تدور حول تأثير هذا العنصر النافى فى مدخوله المضارعى ، نقرر أن لهذا العنصر تأثيرا يترتب عليه تحول فى العلامة الإعرابية إلى العلامة الخاصة بالجزم ، ويذكر الرمانى أن هذا العمل لـ(لم) راجع إلى أنها نقلت الفعل نقلتين : نقلته إلى الماضى، ونفته [1] "

وما خلصنا إليه من تأثير (لم) بالجزم فى مدخولها أمر مقرر وثابت ولازم، بعد صرف النظر عن بعض البدائل اللهجية التى سجلتها لنا كتب التراث من أنه قد يرفع المضارع بعدها – كما حكى صاحب المغنى [2] وفيه أيضا أن بعض العرب ينصب بها ، كقراءة بعضهم " ألم نشرحَ لك صدرك "[3] وقد أسلفت القول بأنه ينبغى أن يصرف النظر عن هذه الاستعمالات القليلة الورود .

ثانيا: المكون الدلالى لـ (لم) :

إن القارىء فى تراثنا النحوى يدرك اضطراب نحوييننا وعدم اتفاقهم فى تحديد المقام الذى يستتبع التعبير بـ (لم) فى البنية التركيبية ، ففى حين يذهب فريق منهم إلى أنها – وطبقا للمعطيات اللغوية – تستعمل لنفى التعبير الابتدائى المثبت (فعل) ، وأن مثل: لم يقم زيد موضوع بإزاء قولهم : قام زيد ، وهذا التعبير الابتدائى يقدم – كما أسلفت القول – الخبر لمن لا ينتظره ولا يتوقعه ، ومن ثم لم يولد فى مستوى البنية المنجزة حضور ألفاظ معبرة

---

(١) معانى الحروف : ١٠١ . وانظر أبو الحسين أحمد بن فارس الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها : ٢٥٥ تحقيق : أحمد صقر . الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٣م .

(٢) ابن هشام ، مغنى اللبيب : ٢٧٧/١ .

(٣) سورة الانشراح آية ١ .

عن أى معنى مقامى ، أو معانى طارئة على مجرد العلاقة الإسنادية التى تفيد إثبات للحضور ، أو مجرد نفى للحضور، وطبقا لهذا الاتجاه تضحى (لم) مجرد عنصر لغوى لا يحمل إلا وجها معرفيا واحدا ، هو مجرد النفى ، أو على حد قول أحد الدارسين [1] ساذج النفى ، يمثل لهذا الفريق ما جاء فى البرهان من "أن (لم) لنفى (فَعَلَ) و(لما) لنفى (قد فَعَلَ)، فالمنفى بها آكد [2] وفى السياق نفسه ، وتأكيدا لما قدمه ، يحكى صاحب البرهان عن الزمخشرى أن (لما) مركبة من (لم) و(ما) ، وهى نقيضة (قد) وتنفى ما تثبته من الخبر المنتظر ... تقول : قام زيد ، فيقول المجيب بالنفى : لم يقم ، فإن قلت: قد قام ، قلت : لما يقم ، لما زاد فى الإثبات (قد) زاد فى النفى (ما) [3].

وفى هذا الصدد جاء فى شرح المفصل ما يؤكد أن التعبير المنفى بـ (لم) موضوع بإزاء التعبير الابتدائى المثبت الخالى من حضور ألفاظ معبرة عن أى معنى طارىء عن مجرد إثبات العلاقة الإسنادية ، بخلاف التعبير بـ (لما) ، غير أن ابن يعيش قد نظر فى التفريق بين العنصرين إلى تحديد الجهة الزمنية بخلاف نص البرهان الذى جعل حضور المخاطب هو الفصل بين التعبيرين ، ويتحدث ابن يعيش عن (لما) فيذكر أنها تقع جوابا ونفيا لقولهم : قد فعل "وذلك أنك تقول : قام فيصلح ذلك لجميع ما تقدمك من الأزمنة ونفيه (لم يقم) ، فإذا قلت : قد قام ، فيكون ذلك إثباتا ، لقيامه فى أقرب الأزمنة الماضية إلى زمن الوجود ... ونفى ذلك (لما يقم) زدت على

---

(١) راجع د٠ مصطفى حميدة ، أساليب العطف فى القرآن الكريم : ٤١٨ الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان ١٩٩٩م .

(٢) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن : ٣٨١/٤.

(٣) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن : ٣٨١/٤ ، ٣٨٢ .

النافى ، وهو (لم) (ما) ، كما زدت فى الواجب حرفا ، وهو (قـد) ؛ لأنهـا للحال ، و(لما) فيه تطاول ، يقال : ركب زيد وقد لبس خفّه ، وركب زيد لما يلبس خفه ، فالحال قد جمعهما " [1] .

وما نريد التأكيد عليه فى هذا النص هو أن التعبير بـ (لـم) تعبيـر ابتدائى لا يقدم سوى وجه النفى المعرفى فحسب أى الخالى من كـل معنـى يمكن أن يطرأ عليه كالتوكيد والاستغراق والعموم والتوقع وغيرهـا ، ومـا ذلك إلا أنه موضوع بإزاء التعبير الابتدائى المثبت (فعل) ، وهو مـا نجـده تماما عند المالقى [2] الذى قرر أن التعبير بـ (لم) جواب من قال : فعل ، إذ هى نظيرها ، وفى حديثه عن (لما) يذكر أنها جواب فى التقدير لمن قال : قد فعل ، و ... ولذلك تزيد على (لم) بالاستمرار فى النفى ، وتنفرد به دونها .

تلك إذن رؤية فريق من نحاتنا القدامى ، وثمة رؤية أخرى لفريـق منهم ترى أن العنصر النافى (لم) آكد فى النفى على وجه العموم ، ورجـع هذا الفريق ذلك إلى أن النفى بـ (لم) فى درجة توازى درجة الإثبات المعبر عنها بالماضى المقترن بـ (قد) ، ولا شك أن الفعل المقترن بـ (قد) أشـد تحقيقا وتثبيتا من المجرد عنها ، فكذلك درجة النفى الموازيـة لـه ، يقـول الحريرى مؤكدا ذلك : " (لم) حرف وضع لنفى فعل من قال : قد فعل، فتقول أنت : ، فتقول أنت : لم يفعل ، وأما (لما) فهى لنفى فعل من قال: لقد فعل ، فتقول أنت : لماّ يفعل [3] " ولا يخفى أن النص قد وضح درجة (لم) بـإزاء درجة الاثبات المعبر عنها بالماضى المقترن بـ (قد) وهى درجة أقوى فـى

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ١١٠/٨ .

(٢) المالقى ، رصف المبانى : ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٣) أبو محمد القاسم بن على الحريرى ، ملحة الإعراب : ١١٤ مصر ، طبعة التقدم العلمية .

التوكيد ، يعبر من خلالها المتكلم عن نوع الاعتقاد أقوى وأثبت من اعتقاده مع التعبير الابتدائى .

ولعل مرد الخلاف بين الفريقين راجع إلى كيفية فهم كل منهما لعبارة سيبويه التى سقناها آنفا ، ووزع فيها عناصر النفى على الخريطة اللغوية ، حين وضع بإزاء كل تركيب مثبت ما يقابله من تركيب منفى ، وما يفهم من ظاهره أن نفى الماضى بـ (ما) آكد من نفيه بـ (لما) وبـ (لم) معا، وقد مضى القول بأننى لا أتفق مع الأخذ بظاهر النص ، لمخالفته لإحساس النحاة العام ، ولما تقرر لديهم مما أوردناه آنفا بأن النفى بـ (لم) آكد من النفى بـ (ما) ، وأن النفى ب (لمّا) آكد من النفى بـ (لم) وقد أوردت آنفا ماسوغ به أحد الدارسين صنيع سيبويه فى جعله النفى بـ (ما) بإزاء درجة الاثبات المقترنة بـ (لقد) وبنون التوكيد ، وردّ ذلك إلى اختصاص (ما) بالوقوع فى جواب القسم دون (لم) و(لما) ، فهما لا يصلحان فى جوابه .

وهنا أورد ما ذكره دارس آخر مؤكدا فيه أن النفى بـ (لـم) آكد لوقوعه بإزاء التركيب المثبت المقترن بـ (قد) ، واستدل على ذلك بما يلى :

١- أن النظر إلى القرآن الكريم يؤيد وجود صلة بين (لم) و(قد) ففى مثل قوله تعالى:" ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل ورسلا لم نقصصهم [١] " يقول " فلم نقصصهم تتفق مع (قد) قصصناهم ، وقد للتحقيق [٢] فواضح من قوله هذا أن إفادة (لم) للوجه المعرفى التوكيد مرده إلى أنها موضوعة بإزاء التركيب المثبت المقترن بـ (قد) ، و(قد) للتحقيق ، فكذلك ما هو بإزائها .

---

(١) سورة النساء آية : ١٦٤ .

(٢) د. أحمد ماهر البقرى ، أساليب النفى فى القرآن ١٠٦ ، ١٠٧ .

٢- وجود التوكيد فى (لم) دون (ما) مثلا يعود إلى ما يحسه المتكلم " حين يزم شفتيه فى (لم) بينما تتفتح الشفتان فى (ما) فضلا عن إحساسه أن اللام أقوى من الميم[١] .

٣- ما رآه فى بعض التراكيب القرآنية من آيات جاء فيها الأسلوب المنفى بـ (لم) معادلا فى درجته للأسلوب المنفى بـ (ما .. من) دون (ما) وحدها، كما فى قوله تعالى :" ما اتخذ الله من ولد"[٢] فى مقابل قوله تعالى :" وقل الحمد لله الذى لم يتخذ ولدا [٣] " ، فعنده أن مقصود الله من الآيتين واحد ، وهو نفى الشريك عنه سبحانه ، واستعمل فى آية (ما) ، وفى الثانية (لم) " غير أنا نرى أن (ما) لكى تساوى فى المعنى (لم) جيء معها بـ (من) فكأن (لم) تعادل (ما) و(من) فى أسلوب واحد[٤] وقد سبق القول أن (من) جيء بها لتوكيد النفى بـ (ما) ، هذا إلى جانب ما ذكره من أن النفى بـ (لم) يتسم بسمة الاستغراق بشكل قاطع ، لا ينفد منه احتمال ، ولا يقبل التساهل لانتهاء زمنه ، لدرجة تشعر معها أنها بهذا التوكيد المطلق قد تتعدى الماضى ؛ لتغطى الحاضر والمستقبل .

لكل هذا الذى سبق أخلص إلى درجة من الاطمئنان أشعر معها بأن (لم) تحمل وجها معرفيا تقدمه إلى جانب وجه النفى ، وهو التوكيد ، ولذا فإن طبقتها المقامية موازية لدرجة الاثبات المعبر عنها بالماضى المقترن بـ (قد) ، وهى درجة يعبر من خلالها المتكلم عن إيقان شديد ، يحاول نقله إلى المخاطب ، ليحمله على اعتقاد ما يشعر به المتكلم من يقين .

---

(١) السابق : ١٠٧ .

(٢) سورة المؤمنون آية ٩١ .

(٣) سورة الإسراء ، آية : ١١ .

(٤) د٠أحمد ماهر البقرى ، أساليب النفى فى القرآن : ١١٢ ، ١١٣ .

العنصر الثامن (لمّا) :

أولا: الوصف التركيبى لـ (لمّا) :

لعله يكون قد بان مما سبق أن معالجتنا للوصف التركيبى لعنصر (ما) تقوم على أمرين :

الأول : وصف بنية العنصر النافى نفسه :

وفى هذا الصدد أؤكد على أن جمهور النحاة ، من قدامى ومحدثين ، يرون بأن هذا العنصر مركب من وحدتين ، هما (لم) و(ما) ، وباجتماعهما فى كلمة واحدة اكتسبت (لمّا) معنى جديدا ، أكسبها قوة فى النفى ، وفوارق مقامية وتداولية اختصت بها ، ولم نعدم – مع هذا – من ذهب إلى بساطتها [1] .

الثانى : وصف مدخول (لما) المعجمى :

لعله من معاد القول هنا أن هذا العنصر ، مثل سابقه ، مختص بالدخول على نمط محدد من الأفعال ، هو المضارع مع صرف النظر – بالطبع – عما دار بينهم من خلاف شكلى حول كنه مدخولها ، هل هو مضارع عملت فى لفظه ، ثم قلبت زمنه ،أو أنه ماضٍ بقى معناه ،وتغير شكله إلى المضارع ليصح عملها فيه ؟

قولان لهم فى ذلك .

يبقى أن أشير إلى سمة تأثير هذا العنصر فى مدخوله وكلنا يدرك أن لهذا العنصر تأثيرا فى مدخوله ، يترتب عليه وسم هذا المدخول بعلامة الجزم ، ويرجع ذلك – كما رأينا عند الرمانى[2] – إلى أنها نقلت الفعل نقلتين : نقلته إلى المضارع، ونفته .

---

(١) راجع الشيخ خالد الأزهرى ، شرح التصريح : ٢٤٧/٢ .

(٢) معانى الحروف : ١٠١ .

- المكون الدلالى لـ (لمّا):

لست فى حاجة إلى إعادة ما ذكرته من أن هذا العنصر النافى يحمل إلى جانب شحنة النفى أوجها معرفية إضافية ، لعل أهمها ما ذكرتـه عنـد الحديث عن (لم)، وهو وجه التوكيد الذى استقر أمر نحاتنا عليه ، وأنها تقدم هذا الوجه بدرجة أقوى وأشد مما تقدمه (لم) إذا إنها موضوعة بإزاء التعبير المثبت للماضى المقترن بعنصرين عناصر التوكيد هما اللام و(قـد) وثمـة تعليل آخر لإثبات وجه التوكيد فى (لما) ذكره أحد الدارسين فى قوله:" لمـا كانت (لما) مركبة من (لم) و(ما) كانت أبلغ فى النفى من (لم) ، لأنها تـدل على نفى الفعل متصلا بزمن الحال [1] " ووجوب اتصال منفيها بالحال هـو رأى الجمهور ، ولا شك أن استمرار المنفى بها إلى زمن من الحال يجعلها أبلغ فى النفى وآكد من (لم) التى قد يحتمل النفى بها معنى الاستمرار ، كما يحتمل الانقطاع فثمة فرق فى نفى الجهة – طبقا لنحاتنا – بين قوله تعالى :" ولم أكن بدعائك رب شقيا[2] وبين قوله تعالى:" لم يكن شيئا مـذكورا [3] " إذ يفهم من النفى فى الآية الأولى الاستمرار لوقت التكلم ، وهو منقطع عن ذلك فى الآية الثانية ، أما (لما) ففيها من الاتساع والامتداد ما يجعل النفـى بهـا متصلا لزمن الحال المستمر .

ومن الأوجه المعرفية التى أقرها القدامى لهذا العنصر ، من واقـع المعطيات اللغوية ،أن المنفى بها متوقع ثبوته من قبـل المخاطـب فقولـه تعالى : "بل لما يذوقوا عذاب[4] " لا يفيد أنهم لم يذوقوه إلى الآن فحسب ، بل

---

(١) د. مصطفى النحاس . التطور الوظيفى لأدوات النفى فى العربية : ١٠٣ .

(٢) سورة ، مريم آية ٤ .

(٣) سمورة الإنسان آية ١ .

(٤) سورة ص آية ٨ .

إن ذوقهم له متوقع ثبوته ، وهو وجه معرفى لم نجده فى (لم) ، وقد فطن إلى هذا الوجه المعرفى فى (لما) الزمخشرى فى تفسيره لقوله تعالى " ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم [1] " إذ يقول :"ما فى (لما) من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد [2] ".

وأخيرا أود التنبيه على أننى مررت على هذه الأوجه المعرفية لـ (لماّ) مرورا سريعا ؛ لما وجدته من أن هذا العنصر (لما) قد نال قسطا وافرا ونصيبا ملحوظا وجهدا طيبا من نحويينا القدامى ، إذ عنوا بإبراز هذه الأوجه الدلالية لـ (لمّا) فى موازنات عقدوها بينها وبين (لم) ، وكلها يظهر أن درجة المقام مع هذه مختلفة عنها مع تلك ، وفى هذا الصدد أختم هذا البحث بما عرضوا له من فرق جوهرى فى تحديد الجهة الزمنية لهذين العنصرين ، وما يمكن الخلوص إليه من مجمل ما قالوه :

- أن جهة النفى بـ (لم) تصلح للمتصل بزمن التكلم والمنقطع عنها على السواء ، يدل على رؤيتهم هذه قول أبى حيان :" هى موضوعة لمطلق الانتفاء ، فلا تدل على أن ذلك منقطع عن زمان الحال ، ولا متصل به [3] " .

أما جهة النفى بـ (لما) فتوجب اتصال نفى منفيها بزمن الحال ويعبر عن ذلك باستمرار النفى بها إلى زمن الحال ، وقد أوردت منذ قليل أن استمرار المنفى بها إلى زمن الحال يجعلها أبلغ فى النفى وأشد توكيدا من (لم) .

---

(١) سورة الحجرات آية ١٤ .

(٢) أبو القاسم الزمخشرى ، الكشاف : ٣/٥٧٠ .

(٣) أبو حيان الأندلسى . ارتشاف الضرب : ٢/٥٤٤ ، ٥٤٥ وانظر: الحافظ السيوطى ، همع الهوامع : ٥/٥٦ .

وأخلص من هذا البحث بجملة من النتائج أجملها فى :

١- ضبط مفهوم النفي بوصفه قسما ممثلا لأحد قطبى الوجه المعرفى: الإثبات والنفى، وبيان أن لكليهما طبقات مقامية، لها درجات في التعبير مختلفة، واستتبع ذلك – بالضرورة– إيجاد عناصر متعددة للتعبير عن تلك الدرجات، فطبقة (ما) المقامية مختلفة عن تلك التى لـ (لا)، وهذه بدورها مختلفة عن طبقة (لن) .. وهكذا.

٢- عنصر النفى (ما) ومثله العنصر (ليس) عنصران أحاديّا الوجه، إذ لا يقدمان إلا الوجه المعرفى النفى فحسب، ودرجة النفى بهما توازى درجة القول الإبتدائى المثبت (فَعَل – يفْعل)، ويعنى هذا أن النفى بهما نفى محض غير مشرب بأية أوجه معرفية يمكن فهمها مع النفى، كالتوكيد أو الاستغراق أو النص على العموم، وكلها أوجه معرفية تقدمها غير (ما) و (وليس) من أخواتهما النافيات الأخرى، كما أن المتكلم يعبر من خلالهما عن معنى لا يصل إلى حد اليقين القاطع، وقد رد البحث تساويهما فى الدرجة إلى أن اللغة لم تصطنع العنصر (ليس) لأداء معنى النفى، وإنما تسرب إليها من اصلها السامى القديم ضمن ركام من الألفاظ الموروثة ، واحتفظت اللغة بالمعنى نفسه الذى كان يؤديه في الأصل السامى ، وكان يعنى نفى الكون، أو نفى الوجود، وهذا ما يفسر وجود وحدتين تؤديان معنى واحدا تقريبا، ويستعملان فى طبقة مقامية واحدة، كما أضاف البحث إلى التفسير ما لاحظه من قصور لخطى (ما) فى التعبير بالنفى لبعض التراكيب، كتلك التى يحمل فيها العنصر النافى الضمير مثلا، مما يصبح معه اللجوء إلى (ليس) أمرا لازما، ومطلبا حتميا، كما أيد البحث فى رؤيته تساوى هذين العنصرين فى النفى ما لاحظه من اتحاد جهة النفى الزمنية بهما ، إذ ينصب حيز النفى بهما على مضمون الجملة على

الإطلاق، مما يعنى أن النفى بهما يصدق على المنفى فى أى زمن ، وفى هذا الصدد حاول البحث التوفيق بين هذا الذى ذهب إليه وبين ما قـرّره النحاة من أن النفى بهما ينصب على الحال، وذلك فى نظرته إلى اتـساع رقعة الحال الزمنية، بحيث ينظر إليها على أنها امتـداد مـن الماضـى، ومتجهة صوب المستقبل.

٣- قدم البحث تفسيرا لمنع تقديم معمول (ما) عليها، وذلك حين ردّ ذلك إلى تحديد حيز النفى بها، وأنه مستغرق للجملة برمتها، وتقديم مكون مـا من مكونات الجملة على (ما) يجعل النفى منصبا عليه، فيتحول النفى بـ (ما) من نفى للجملة إلى نفى للمفرد، وهذا لا يستقيم، مع هـذا العنـصر الذى ينصب النفى معه على الجملة برمتها .

٤- يقدم العنصر (لا) وجه النفى متشحا بظلال من الدلالة حاملة لمعاني الاستغراق، والتنصيص على عموم النفى، وشموله لجميع أفراد مدخولها، وهذا الوجه المعرفى هو البيئة الصالحة لوجود (لا)؛ ولذا أوجبوا تكرارها عند الإحساس بفقد هذا المعنى فيها، وذلك فى حالة دخولها على المعرفـة مثلا، وقد قالوا بأن التكرار نفسه نوع من العموم، وهذا بالطبع إلى جانب ما تؤديه من توكيد لمدخولها، يجعل درجتها فى الاعتقاد أقوى من درجة (ما)، كما أن حيز النفى معها يقع فى غالبه على المكون الحامل للمعلومة التى يشك المخاطب فى ورودها ، أو يعتبرها غيـر واردة، ممـا يحـتم استخدام العنصر (لا) بدلالته على النفى الحادّ الصريح القـاطع، كمـا أن الجهة الزمنية للنفى بـ (لا) ممتدة مطلقة تشى بشىء من الاتساع الزمنى الذى يشمل الحاضر والمستقبل معا.

٥- النفى بـ (لات) ملقى عليه وجه معرفى آخر ، يتمثل فى عموم النفى وشموله، واستغراقه لجميع أصناف المنفى بها، وتقدم (لات) هذه الأوجـه

متشحة بظلال دلالية تؤكد على معنى الحسم فى منفيها، واليأس من تحقيق عكسه، وهو وجه دلت عليه التاء التى زيدت؛ لتأكيد لفظها.

٦- تقدم (إنْ) النافية وجه النفي حاملا لشحنة توكيدية، اكتسبتها من الاشتراك اللفظي بينها وبين (إنْ) المخففة من الثقيلة، وعليه فلهذا العنصر درجة في الاعتقاد أعلى من درجة (ما) على الرغم من أوجه الشبه بينهما.

٧- اختصاص العنصر (لن) بمخاطبة المظنون جعله حاملا لشحنة عالية من التوكيد والتشديد ليقابل بها ما عند المخاطب من ظنون؛ ليتمكن المتكلم من حمله على تصديق ما يقدمه له، هذا بالطبع إلى جانب تحديدها للجهة الزمنية لمدخولها، وجعلها صوب الاستقبال وحده، وهذا ما أكسبها أيضا قوة فى نفيها؛ لأن نفى المستقبل يدل على درجة فى الاعتقاد أقوى من نفى الحال، أو حتى الماضى.

٨- لم يتفق البحث مع من ذهب إلى أن النفى بـ (لم) نفى مجرد خال من أى وجه معرفى سوى النفى، وأنه فى مقابل درجة الإثبات المعبر عنها بـ (فَعَل-يَفْعَل)، ومال إلى من ذهب إلى أن هذا العنصر آكد فى النفى على وجه العموم، وأنه فى مقابل درجة الإثبات المعبر عنها بالماضى المقترن بـ (قد)، كما أن النفى يتسم بسمة الاستغراق بشكل قاطع، لا ينفد منه احتمال.

٩- أيد البحث الطرح التراثى فى معالجته لعنصر النفى (لمّا) من أن تركبه من (لم) و(ما) قد أكسبه قوة فى النفى، وفوارق تداولية اختصت بها، ذكرت فى ثنايا البحث .

والحمد لله فى البدء والختام

مصادر البحث ومراجعه

*** د. إبراهيم أنيس :**

- من أسرار اللغة – القاهرة . الأنجلو المصرية ١٩٩٤م .

*** إبراهيم عبد الله رفيدة :**

- النحو وكتب التفسير . الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان . الطبعة الثالثة: ١٩٩٠ .

*** إبراهيم مصطفى :**

- إحياء النحو : لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧م.

*** أحمد بن عبد النور المالقى :**

- **رصف المبانى شرح حروف** المعانى . تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .د.ت .

*** د. أحمد ماهر البقرى :**

- أساليب النفى فى القرآن الكريم . القاهرة .دار المعارف ١٩٨٠م .

*** د. أحمد المتوكل :**

- قضايا اللغة العربية فى اللسانيات الوظيفية : بنية المكونات أو التمثيل الصرفى – التركيبى . الرباط . دار الأمان ١٩٩٦ .

- من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية – الدار البيضاء – دار الثقافة للنشر والتوزيع ط . ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

- المنحى الوظيفى فى الفكر اللغوى العربى: الأصول والامتداد . الرباط . دار الأمان ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م .

- الوظائف التداولية فى اللغة العربية – الدار البيضاء دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

*** الأخفش الأوسط :**

- معانى القرآن:تحقيق الدكتور فائز فارس الكويت، الصفاة ط ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

*** بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى :**

- البرهان فى علوم القرآن . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة . مكتبة دار التراث د.ت.

- صيغ الأمر فى العربية . مجلة كلية دار العلوم العدد ٢٤ .
- المصدر المؤول : بحث فى التركيب والدلالة . القاهرة . دار الثقافة العربية ١٩٩٩م .
- المكونات التركيبية والدلالية لظاهرة التعليل فى العربية . مجلة كلية دار العلوم . العدد ٢٧.

*** الإمام عبد القاهر الجرجانى :**

- دلائل الإعجاز . تصحيح الشيخ محمد عبده والشنقيطى . القاهرة . مكتبة ابن تيمية ١٤١١هـ ١٩٩٠م .
- كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح . تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجانى . العراق . دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .

*** العكبرى :**

- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات . بيروت . دار الكتب العلمية . ط١ ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .

*** د. على أبو المكارم :**

قضايا ونصوص نحوية . طبعة دار الثقافة العربية. القاهرة ١٩٩٦م .

*** أبو الفتح عثمان بن جنى :**

- سر صناعة الإعراب . تحقيق الدكتور حسن هنداوى دمشق دار القلم ط١ ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق على النجدى ناصف وآخرين . دار سزكين للطباعة والنشر ط٢ ١٤٠٦هـ .

*** أبو القاسم جار الله الزمخشرى :**

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط١ ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.

*** أبو القاسم عبد الرحمن السهيلى :**

- نتائج الفكر . تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض . بيروت . دار الكتب العلمية ١٩٩٢م .

مصادر البحث ومراجعه

*** د. إبراهيم أنيس :**

- من أسرار اللغة – القاهرة . الأنجلو المصرية ١٩٩٤م .

*** إبراهيم عبد الله رفيدة :**

- النحو وكتب التفسير . الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان . الطبعة الثالثة: ١٩٩٠ .

*** إبراهيم مصطفى :**

- إحياء النحو : لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧م.

*** أحمد بن عبد النور المالقى :**

- **رصف المبانى شرح حروف** المعانى . تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .د.ت .

*** د. أحمد ماهر البقرى :**

- أساليب النفى فى القرآن الكريم . القاهرة .دار المعارف ١٩٨٠م .

*** د. أحمد المتوكل :**

- قضايا اللغة العربية فى اللسانيات الوظيفية : بنية المكونات أو التمثيل الصرفى – التركيبى . الرباط . دار الأمان ١٩٩٦ .

- من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية – الدار البيضاء – دار الثقافة للنشر والتوزيع ط . ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

- المنحى الوظيفى فى الفكر اللغوى العربى: الأصول والامتداد . الرباط . دار الأمان ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م .

- الوظائف التداولية فى اللغة العربية – الدار البيضاء دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

*** الأخفش الأوسط :**

- معانى القرآن:تحقيق الدكتور فائز فارس الكويت، الصفاة ط ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

*** بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى :**

- البرهان فى علوم القرآن . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة . مكتبة دار التراث د.ت.

* د. تمام حسان :
- الأصول . الدار البيضاء . دار الثقافة ١٤٠١هـ ١٩٨١م .
- البيان فى روائع القرآن ؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٣م .
* ثروت السيد عبد العاطى :
- ظاهرة النفى فى الحديث الشريف ، رسالة ماجستير بدار العلوم ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
* ابن جرير الطبرى :
- تفسير الطبرى .
* أبو جعفر النحاس :
- إعراب القرآن . بيروت . عالم الكتب ، ط٣ ١٩٨٨م .
* الحافظ جلال الدين السيوطى:
- الاتقان فى علوم القرآن . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة . دار التراث . د.ت.
- الأشباه والنظائر فى النحو : بيروت . دار الكتب العلمية . ط١ ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- همع الهوامع . بيروت . دار المعرفة للطباعة والنشر . د.ت .
* جورجى زيدان :
- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية . القاهرة . دار الهلال ١٩٦٩م.
* أبو الحسن على بن عيسى الرمانى :
- كتاب معانى الحروف . تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبى . القاهرة . دار نهضة مصر للطبع والنشر ١٩٧٣م.
* الحسن بن قاسم المرادى :
- الجنى الدانى فى حروف المعانى . تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل. بيروت. دار الآفاق الجديدة ط٢ ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
* أبو الحسن أحمد بن فارس :
- الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها . تحقيق أحمد صقر . القاهرة . الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٣م .

* أبو حيان النحوى :
- ارتشاف الضرَب من لسان العرب . تحقيق الدكتور مصطفى محمد النماس . القاهرة ، مكتبة الخانجى ١٩٨٦م .
- تفسير البحر المحيط . بيروت . دار الفكر ، د٠ت .
* الشيخ خالد الأزهرى :
شرح التصريح على التوضيح . القاهرة . دار إحياء الكتب العربية .د٠ت.
* د٠ خالد ميلاد :
- الإنشاء فى العربية بين التركيب والدلالة ، دراسة تداولية. تونس ،المؤسسة العربية للتوزيع ٢٠٠١م .
* الإمام رضى الدين الاستراباذى :
- شرح كافية ابن الحاجب . بيروت . دار الكتب العلمية . د٠ت .
* أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء :
- معانى القرآن . تحقيق محمد على النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر . د٠ت .
* ابن السراج :
- الأصول . تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى . بيروت . مؤسسة الرسالة ط٢ ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
* سيبويه أبو عمرو عثمان بن قنبر :
- الكتاب . تحقيق عبد السلام هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب .
* السيرافى :
- شرح السيرافى على هامش الكتاب . تحقيق عبد السلام هارون . القاهرة . مكتبة الخانجى . د٠ت.
* د٠ طه الجندى :
- البعد التداولى فى النحو الوظيفى من منظور المعطى اللغوى التراثى ، إصدار خاص من مجلة كلية دار العلوم ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- التراكيب المقاربة فى ضوء أصول ابن السراج . كتاب المؤتمر الثالث لقسم النحو بكلية دار العلوم .

- صيغ الأمر فى العربية . مجلة كلية دار العلوم العدد ٢٤ .
- المصدر المؤول : بحث فى التركيب والدلالة . القاهرة . دار الثقافة العربية ١٩٩٩م .
- المكونات التركيبية والدلالية لظاهرة التعليل فى العربية . مجلة كلية دار العلوم . العدد ٢٧.

*** الإمام عبد القاهر الجرجانى :**

- دلائل الإعجاز . تصحيح الشيخ محمد عبده والشنقيطى . القاهرة . مكتبة ابن تيمية ١٤١١هـ ١٩٩٠م .
- كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح . تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجانى . العراق . دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .

*** العكبرى :**

- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات . بيروت . دار الكتب العلمية . ط١ ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .

*** د. على أبو المكارم :**

قضايا ونصوص نحوية . طبعة دار الثقافة العربية. القاهرة ١٩٩٦م .

*** أبو الفتح عثمان بن جنى :**

- سر صناعة الإعراب . تحقيق الدكتور حسن هنداوى دمشق دار القلم ط١ ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق على النجدى ناصف وآخرين . دار سزكين للطباعة والنشر ط٢ ١٤٠٦هـ .

*** أبو القاسم جار الله الزمخشرى :**

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط١ ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.

*** أبو القاسم عبد الرحمن السهيلى :**

- نتائج الفكر . تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض . بيروت . دار الكتب العلمية ١٩٩٢م .

* ابن قيم الجوزية :
- بدائع الفوائد . تحقيق بشير محمد عون الرياض . مكتبة المؤيد . ط١ ١٤١٥هـ ١٩٩٤ م.
* ابن مالك :
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . تحقيق محمد كامل بركات . القاهرة . دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م .
* المبرد :
- المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩هـ .
* د. محمد حماسة عبد اللطيف :
- بناء الجملة العربية .القاهرة . دار غريب ٢٠٠٣م .
النحو والدلالة : مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى . القاهرة، مطبعة المدينة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .
* د. محمد عبد العزيز عبد الدايم :
معالجة التراث العربى للأنظمة النحوية . بحث منشور بمجلة كلية دار العلوم . العدد ٤٢
* أبو محمد القاسم بن على الحريرى :
- ملحة الإعراب . مصر . مطبعة التقدم العلمية .
* د. مصطفى حميدة :
- أساليب العطف فى القرآن الكريم . الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان ١٩٩٩م.
* د. مصطفى النحاس :
- التطور الوظيفى لأدوات النفى فى العربية . رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم .
* ابن منظور :
- لسان العرب . القاهرة . طبعة دار المعارف .
* د. ميشال زكريا :
- الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية _الجملة البسيطة. بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

* **هبة الله بن على بن محمد الشجرى :**

- آمالى ابن الشجرى . تحقيق محمود محمد الطناحى . القاهرة . مكتبة الخـانجى ١٩٩٢م.

* **ابن هشام :**

- قطر الندى وبل الصدى .

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب . تحقيق الشيخ محمد محى الـدين عبدالحميـد .د٠ت.

* **يسرى صبحى الصاوى :**

- البنية الأساسية بين الثبات وعوارض التركيب . رسالة ماجستير بكلية دار العلوم ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م .

* **يعيش بن على بن يعيش :**

- شرح المفصل . بيروت . عالم الكتب . د٠ت .